الجلسة الثانية بعد المائتين

- **التاريخ** : الجمعة 18 رمضان 1421(2000/12/15)
- **الرئاسة** : المستشار السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان و42 دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية.

❖❖❖

السيد رئيس الجلسة :

إخواني المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس جلسة هذا الزوال لمناقشة الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية وأذكر السادة المستشارين أن المجلس سيكون على موعد مع التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي لسنة 2001 على الساعة الثامنة مساءا من هذا اليوم يعقبه تفسير التصويت، الآن ننتقل الى المناقشة العامة لميزانية لجنة التعليم وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار هناك بنعيني أحمد، يتفضل مشكورا.

السيد المستشار أحمد بنعيني:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين.

بتكليف من زملائي السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار يشرفني أتدخل بإسمهم في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برسم السنة المالية 2001، ومع الأسف أنني أخاطب سيد وزير الصحة ولكنه لم يكن حاضرا ولكن أطلب من سيد وزير التعليم العالي أن ينوب عنه وهي لأمر مناسبة طيبة تتيح لنا الفرصة كممثلين للأمة من أجل تعميق النقاش والحوار الهادف والبناء للحكومة ومجلس المستشارين تتبيثا لدعائم الديمقراطية واستكمال بناء دولة الحق والقانون في ظل العهد الجديد والقيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس أدام الله وأعزه ونصره والذي مافتئ جلالته ومنذ اعتلاء عرش أسلافه الكرام الميادين يعمل على ظم كل ما من شأنه الدفع بقطاعات اجتماعية الى الأمام بخطوات جبارة وتابثة تركت بصماتها واضحة في نفوس الشعب المغربي قاطبة ووقف الجميع إكبارا واجلالا أمام حجمها وتناسقها.

ولا يفوت التجمع الوطني للأحرار أن ينتهز هذه المناسبة ليبارك حملة التعبئة التي يقودها صاحب الجلالة للتضامن من الفقراء والمعوزين والمعاقين من أجل القضاء على الفقر والفاقة ومحاربة كل أوجه الحرمان فهبت بذلك على المغرب كله مسائل وروح التضامن والتآزر والتكافل المسلمة مبادئها من أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وقد أبانت هذه الحملة عن تفتق عبقرية هذا الملك الشاب وأظهرت بجلاء وطنيته الصادقة وتعلقه بشعبه الوفي وخاصة الفقراء والمحتاجين منهم في عالم تطغى عليه المادة فأعاد بعمله هذا حفضه الله وسد خطاه أهمية التكافل والتآزر لبناء مجتمعات وتوثيق عرى المحبة بين الأفراد والجماعات وهو عمل بودن شك سيحفظه له التاريخ بمداد من الفخر والاعتزاز، والآن أتحدث عن قطاع الصحة، لقد تم الاعلان عن الحق في الصحة منذسنة 1946 في ديباجة ميثاق لمنظمة العالمية للصحة ويعرف بأن حالة التمتع بأحسن وضعية صحية يمكن للفرد أن يصل إليها، ويعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان كيف ماكان جنسه ودينه ومعتقداته السياسية أو وضعيته الإجتماعية والإقتصادية، فالاعتناء بالصحة واجب ومن هذا

المنطلق فليعيش في وضعية جيدة جسمانيا وفكريا واجتماعيا كما أنها تكتسي بعد فردي واجتماعي من خلال عناصر مؤثرة قد تعرضها للخطر فالحق في الصحة بالنسبة للفرد يعني واجب الإمتناع عن القيام بعمل قد يؤثر على صحته، أما الحق الجماعي في الصحة فيلقى عن الدولة المسؤولية في توفير الشروط الجميع في إطار العدالة الإجتماعية تؤمن العلاج للجميع، وانطلاقا مما سبق ذكره وبعد دراسة لمختلف المحاور التي جاءت بها ميزانية وزارة الصحة برسم السنة المالية 2001 وبعد قراءة مثأنية لعرض سيد وزير الصحة فإنه لا يسعنا الى أن نسجل بكل تأكيد الضعف الكبير للغلاف المالي المخصص لهذا القطاع البالغ الأهمية والذي يعنى أساسا بصحة المواطنين وبحياتهم بل وبكرماتهم وحقهم على الدولة في توفير مناخس الإستشفاء المناسب وأفعال في مختلف أنحاء البلاد كما لا يسعنا في نفس الوقت وبعد الاضطلاع على المنجزات التي قامت بها الوزارة رغم ضعف الإمكانيات بالنسبة للسنة الماضية وما تعتزم القيام بها في أفق السنة المالية المقبلة رغم ضعف الغلاف المالي إلا أننا ننوه بمجهودات هذه الوزارة وبأطرها الإداريين وبأطبائها الأكفاء الغايوريين وبممرضيها النزهاء الوطنيين الغابوريين ونقدم للشرفاء منهم بهذه المناسبة تحية خاصة تليق بمقامهم مما يقدمونه من خدمات ولما ينقدونه من أرواح ولما يطرؤون به من عيب علل وأمراض تصيب المواطنين وتستحق بذلك أن يلقبوا بملائكة الله فوق الأرض والى جانب هذا فإن التجمع الوطني للأحرار يريد أن يلفت نظر الحكومة الى ضرورة محاربة التكشر السلبية التي ترسخة في فكر المواطنين اتجاه هذا القطاع والعاملين فيه والتي ساهم في ترسيخها بعض المخلين بمسؤولياتهم من مهانيين وضعاف الضمير الذين جعلوا من صحة المواطنين مجالا لتجارة والكسب ومضاعفة أرصدتهم بالأبناك غير مراعين بمسؤوليهم النبيلة من مشاعر إنسانية والتي يجب أن تصاحب أثناء تأديتهم لواجبهم الوطني، إضافة الى صحوة ضميرهم المهني، ولا يمكن لحال من الأحوال أن يعللوا أو يعللوا عملهم الطائش هذا بتأخر ترقية أوبتحسين وضعيتهم الإدارية أو الرغبة في الانتقال وهذا لا يعني بتاتا أننا ضد تحسين وضعيتهم الإدارية أو عدم الاهتمام بظروفهم الإجتماعية ولكن عليهم على الجهاز الإداري أن يعلم أن القطاع يقصده المواطن وفي حالة ضعف ومرض لا يحتمل الإنتظار أو التلكأ دون ميز طبق أو البحث عن شيء آخر، كما نود أن نلفت نظر الحكومة الى ضرورة تكثيف المراقبة على الأدوية التي تخصص لها الدولة ما قدره خمسين مليار سنتيم، لتوفيرها دون أن تصل فعلا في غالب الأحيان الى المواطنين الذي هم يستهدفون من توزيعها في المستشفيات العمومية والمراكز الصحية والمستوصفات القروية، الأمر الذي يستلزم معه القيام بحملة ضد العابدين بها متشلين فيها والضرب على أيديهم بكل ما ينبغي من شجاعة ومسؤولية ونود بهذه المناسبة السيد الوزير وعنايته وصهره على هذا الملف بما هو معروف عنهم بوطنيته الصادقة وتفان في خدمة الصالح العام ومن أجل تدبير وتنظيم الصحة وجعله أكثر نجاعة واستجابة ومواكبة لمتطلبات المواطنين فإن يجب إعادة النظر في تدبير وتنظيم الهياكل الصحية وتمكين المستشفيات من مزيد من الإمكانيات البشرية والمالية فالتقسيم الجهوي للمملكة يستلزم انشاء مستشفيات جهوية كبرى تمكن المواطنين من التطبيب في أحسن الظروف والأحوال وفق هيكلة علمية مدروسة تأخذ بيعن الإعتبار السهر على صحة المواطنين أولا وأخيرا.

كما أن مسألة سوء التنظيم أكثر في مستشفياتنا في مسألة التجهيزات الكبرى كالراديو بمختلف أنواعه وسكانير الى آخر والذي تصرف على ذلك الدولة ميزانية ضخمة دون أن يتم استغلالها استغلالا يفي بالمطلوب ويساهم في تقديم خدمات طبية للمواطنين فعالة وسريعة، فكثرة الأعطال وغياب الصيانة والمحافظة على هذه التجهيزات تجعل الدولة بعيدة كل البعد على معانقة هموم المواطنين، على الاتفاق رغم انفاقها لمبالغ مالية مهمة في هذا الإطار، كما أنه ندعو من هذا المنبر وبهذه المناسبة الى ضرورة إيجاد حل نهائي من مشكل ثقل الضريبة على القيمة المضافة التي تثقل كاهل المرضى إذ من غير المعقول بتاتا أن نطالب مريضا تتطلب وضعيته الصحية عملية جراحية بضرورة أداء هذه الضريبة، كما أن التجمع الوطني للأحرار يدعو وبصفة مستعجلة الى ضرورة تعميم تغطية طبية اجتماعية، فمن غير المعقول إلى أن نولي هذا الملف عنايته اللائقة وان تزيد في ضياع مزيد من الوقت في هذا الإطار ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة الى ضرورة المناقشة والمصادقة

على الاجتهاد الذي قدمه فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب عندما قدم مقترح القانون يتعلق بالتغطية الطبية ولا ندري لحد الآن الأسباب التي تمنع الحكومة لتبني هذا الإجتهاد والعمل على إخراجه الى حيز التطبيق الفعلي في انتظار أن تأتي الحكومة بمشروعها المتكامل علما أن المقترح هو قابل لتعديل أوتغيير أو بالإضافة تتقدم بها الحكومة وتراها إيجابية لنسب، وهنا ألتفت الى السيد وزير التعليم العالي. أقول: إن ماشك فيه أن قطاع التعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة يتميز بحساسية لارتباطه بمقوماتنا اجتماعية وثقافية ولكونه السبيل الرئيسي لبلوغ التطور والتنمية ودعامة أساسية لتقدم المجتمع وازدهاره ومن ثم أولى التجمع الوطني للأحرار عناية خاصة به إنطلاقا من المبادئ الديمقراطية المجتمعية التي يؤمن بها كخيار أساسي استراتيجي ومن ثم كن دائما ننادي بضرورة التعامل مع هذا القطاع البالغ الأهمية معاملة خاصة نعتبره استثمارا بل على رأس الاستثمارات وأهمها، مادام يتصل بأخذ باسباب العلم الذي بدونه لا تتحقق تلك التنمية المشهودة، ونود بهذه المناسبة أن ننوه تنويها خاصا لما حققته وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من حصيلة إيجابية لما قدمته من جانب الأعمال برسم السنة الجامعية 2000-99 والتي تصب كلها في العمل على تحسين ظروف الدراسة والبحث وتهيء كل الأسباب لرفع من مردودية نظام التعليم العالي والتي ننقل منها على سبيل المثال. تخصيص المصالح الخاصة لإستقبال الطلبة والعمل على أن تكون العلاقة مباشرة من الطلبة والإدارة من جهة والأساتذة من جهة أخرى وكذا الإخبار المسبق للطلبة بالبرامج ونظم التقييم الذي سيطبق عليهم الى جانب تشجيع المنافسة بين الجامعات إلى غير ذلك من المقتضيات والاجراءات التي من شأنها إعطاء نفس جديد للجامعة المغربية وتقوية عزيمتها للمشاركة الفعلية والإيجابية في عملية الإصلاح وجعلها فضاءا متميزا للإبداع والإبتكار والتنافس الشديد. وما يثير انتباهنا ونحن نستعرض محاور هذه الحصيلة المتميزة كما جاءت مفصلة في عرض السيد الوزير أمام السادة المستشارين أعضاء لجنة التعليم وهو أن الوزارة استطاعت أن تحقق كل هذا رغم الإمكانيات المادية الهزيلة التي خصصتها الحكومة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2000-99 مما يحتم علينا كممثلين للأمة أن ننوه بهذا المجهود وأن نحيطه بما يستحق من تقدير واحترام، وفيما يتعلق بميزانية هذه السنة فإننا نسجل إيجابية تخصيص 2٪ من كتلة الأجور لدعم مؤسسة محمد الخامس الأعمال الإجتماعية لموظفي قطاع التربية والتكوين ومامن شك في أن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على تحسين الظروف الإجتماعية للعاملين في هذا القطاع كما نتمن عاليا الإجراءات المتعلقة بتشجيع الخواص الاستثمار في السكن الخاص للطلبة إلى جانب أحياء جامعية وهو عمل سيزيل عائقا من لدائن يحول دون متابعة الطلبة لدراستهم في جو المناخ لائقين إضافة الى الإمكانيات التي سيتم تخصيصها لتشجيع البحث العلمي وكذا احداث 405 منصب مالي جديد يهدف التأطير البيداغوجي والإداري وتحسين جدد.

التأطير في المؤسسات الجامعية ومما أثار شكنا كذلك وبل واستغرابنا ونحن ندرس ميزانية السنة المقبلة إن شاء الله 2000-2001 وضعف الغلاف المالي وهزالته وعدم تلائمه بتاثا مع التحديات الملقات على عاتق هذه الوزارة بل الملفات على المغرب ككل وهو يقتحم أبواب الألفية الثالثة ويتهيأ لدخول في العولمة وما تتطلبه من استعدادات لكسب رهانها الأمر الذي يجعلنا نطرح علامة بل علامات استفهام كبرى، لها ما يبررها ومنها على سبيل المثال لا للحصر أولا كان على الحكومة أن تمد هذه الوزارة بإمكانيات مادية مهمة لأن هذه الميزانية هي أول ميزانية بعد المصادقة على إمداد الميثاق الوطني لتربية والتكوين الذي صادق عليه البرلمان في دورة استثنائية تميزت بروح المسؤولية الجماعية رغم السرعة وضيق الوقت المخصص للمناقشة وكان حريا بالحكومة أن تمد هذا القطاع بالوسائل المادية الكفيلة بانجاحها، ثانيا: إن هذه أول ميزانية تأتي بعد المصادقة عن مخطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية وكان على الحكومة أن تشمل هذا القطاع بالأسبقية في الإمكانيات والوسائل لأنه قطاع يهم مستقبل البلاد ويرسم من الآن معالم غده ويبلور توجيهاتنا جميعا في الدفع به الى الأمام ومن هذا المنطلق نقول للحكومة فبهذه الميزانية نستطيع أن نطبق أهداف ومرامي الميثاق الوطني الذي طال انتظاره وعندما رجع لم نحطه بما يلزم من أسباب النجاح أفا بهذه الميزانية عالم الغد المتميز

بالتكنولوجيا وتطور البحث العلمي وسنمكن بالتالي أبنائنا من تعليم جامعي قوي وفعال سيساير تطورات العصر، إن هذه العوامل وغيرها تجعلني أكتفي بهذا القدر وتجعلني كذلك التوجه بدعاء الله سبحانه وتعالى أن يعينكم السيد الوزير في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة الثقيلة وأن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق وأن يلهمكم الإختيار الصحيح والرأي السديد، وما أظنكم إلا موفقين بيد الله لأنكم برهنتم في غير مامرة بأنكم رجل التحديات الصعبة انطلاقا من وطنيتكم الصادقة وغيرتكم القوية على القطاع وعلى العاملين فيه تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك سيدي محمد أعز الله عمره. وفي الختام انطلاقا من مسؤولياتنا داخل الإئتلاف الحكومي ويوحي من ضميرنا فإننا سنصوت بإيجاب لفائدة هاتين الميزانيتين أعني وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي اللتان أتحدث باسمهما شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله، شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن نعطي الكلمة لفريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن الكلمة الآن للسيد ميلود العلج وأحمد الشافعي فليتفضل أحد السادة المستشارين.

كاين سي عبد السلام بالقشور في الثقافة والصحة تيضهر لي السيد المستشار تطرق لصحة كذلك وكاين سي بنعيني أحمد في التعليم العالي والبحث العلمي، لابالنسبة فريق التجمع الوطني للأحرار ثلاثة كانوا عندنا في التدخل.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين، يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة وهو قطاع بدون شك يعتبر بالغ الأهمية لكونه يعني برعاية الشباب المغربي الذي هو أمل مستقبل البلاد وبمناسبة مناقشة هذه الميزانية تعتبر لمجلسنا الموقر ليناقش من خلالها مختلف توجهات وانشغالات الحكومة في هذا الإطار في جو مطبوع بالحرص على المصلحة العامة والبحث الدائم على مختلف الإمكانيات الكفيلة بتعزيز مسيرة المغرب نحو الغد الأفضل من جهة وتعميق الحوار بين الحكومة ومجلس المستشارين تثبيتا لدعائم الديمقراطية واستكمال لبناء دولة الحق والقانون من جهة أخرى في ظل العهد الجديد وما يمثله من تفجير متجدد للطاقات تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة محمد السادس أعز الله أمره، إن التجمع الوطني للأحرار عند تبنيه للديمقراطية الإجتماعية كاختيار المذهب يعتبر العمل الإجتماعي دعامة حقيقة لكل نمو ثقافي وحضاري ورياضي والأرضية الصلبة التي تقوم عليها ممارسة الديمقراطية معتمدا شمولية الرأي في العمل التنموي مفهوما وممارسة، وذلك فإطار ترابط بين جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سعيا وراء تحقيق عدالة اجتماعية تقوم على التآزر والتكافل والتضامن للحد من الإختلالات والفوارق من فئات المجتمع وإعادة التوازن الى النسيج مجتمعنا المغربي الأصيل وعليه فإن التجمع الوطني للأحرار يناضل من أجل تحقيق مشروع يهدف أساسا الى تكريم الفرد المغربي وضمان حقوقه وجعل المغرب في مكانة طلائعية بين الأمم والشعوب تمشيا مع دوره الاستراتيجي وتاريخه وحضارته، وهذا لن يتأتى إلا بنهج سياسة تسعى الى استثمار العنصر البشري هدفا ووسيلة، وفي مجال محو الأمية، والتجمع الوطني للأحرار إذ ينوه المجهودات رغم محدودياتها لا يريد بهذه المناسبة أن يلفت نظر الحكومة أن هذه التنمية لا يمكن أن تتم إلا في مجتمع تتخبط نسبة منهم في أغلال الأمية وكل استثمار في هذا الميدان هو عملية مربحة على المستوى الفردي والجماعي وأهم عملية في تدعيم محاربة الأمية هو الحد من تفاقمها بطله هو تعميم التعليم الأساسي وإجباريته ومجانيته، فالأمية كظاهرة اجتماعية تشكل إحدى التحديات التي يواجهها مجتمعنا ويتمثل عائقا للعمل التنموي، من ثم فإن قد أصبح من البديهيات اعتبار الانسان وسيلة وغاية للتنمية، ومن أهم عوائق محو الأمية أولا أن حملات محو الأمية ظلت في أغلبها تكتسي صبغة موسمية مما يعرضها للفشل ويزيد من حدتها، ثانيا: إن جل

المخططات التابعة في مجال محو الأمية ظلت مقتصرة على فئة قليلة، ومن أجل التغلب على هذه العوائق لابد من وضع استراتيجية لمحو هذه الآفة، الأمر الذي لم تتطرق إليه في عرضكم السيد الوزير، والتجمع الوطني للأحرار يرى في هذا الإطار مساهمة في كل مقومات المجتمع المغربي في ظل هذه الإستراتيجية، وذلك انطلاقا من كون كل حملات محاربة الأمية التي نجحت في العالم كانت في إطار تعبئة جماهيرية جعلت من الجهل عدوا للأمة، وضمان لنجاح هذه التعبئة التي نريدها في التجمع تعبئة حقيقية فلابد للحكومة أن توفر لها كافة الإمكانيات الازمة، كإنشاء هياكل تنظيمية للقضاء على الأمية محليا وجهويا ووطنيا واشراك الشباب لحامل الشهادات في هذه التعبئة وكذلك إيجاد حوافز تجعل المواطنين يشاركون في هذه العملية واستعمال جميع الوسائل الكفيلة بتعزيز هذا الاتجاه.

وفي مجال الشباب والطفولة والمرأة لا يسعنا في هذا الإطار إلا نثمن المجهودات الطبية التي قامت بها وزارة الشبيبة والرياضة في جعل دعم المؤسسات الشبابية والبرامج التي ثم تحقيقها في النصف الأخير من السنة في السنة الجارية، إلا أنها مازالت غير كافية بالنظر للتحديات التي يحب علينا التغلب عليها وربح رهانها وبالنظر إلى هذا التهميش الذي مازال يطال شبابنا الذي لا يجد من محيطه نوادي يستفيد من خدمتها علما أن هذا الغياب له أثار سلبية عديدة، هذا من شأنه أن يفتح باب الإنحراف أمام الشباب على مصرعيه، فأمام قلة أو انعدام دور الشباب والأندية الشبابية فإننا نجعل شبابنا يحس، أن بينه وبين جذوره حوافز يصعب التغلب عليها واجتيازها دون تأطير محكم يراعي التطلعات التي يفردها العصر ويحتمها تمازح الحضارات. وهذا لن يتأتى ما لم يتسلح الشباب بالتكوين القافي والعقائدي الذي يضمن لهم التواصل مع غيرهم دون التنكر لماضيهم ودون الانسلاخ عن جذورهم الحضارية التي تتمثل في الأجيال السابقة وتلك هي الرسالة يبغي أن يضطلع إليها التأطير على المستوى الرسمي العمومي وعلى الصعيد المؤسساتي والجمعوي الذي تقوم به الدولة والمنظمات الشبابية والجماعية المحلية والجمعيات الثقافية والتربوية والفنية.

ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى ضرورة تعزيز هذا الجانب البالغ الأهمية الذي يتعلق بمستقبل شباب اليوم والأجيال ورجال الغد، وخاصة أن حكومة التناوب أعطت عناية خاصة للجانب الإجتماعي وتعهدت بخدمته في تصريحها الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما خاصا وديناميكية ملحوظة في طرح ومعالجة قضية المرأة واعتبارها في صلب الإشكاليات الإجتماعية ولا تنفصل عن المشاكل الأخرى ذات الأبعاد الإجتماعية والإنسانية والإقتصادية والسياسية، والتطور التاريخي الذي عرفه المسار الديمقراطي ببلادنا يضع قضية النساء في أولويات البرامج السياسية ويحتم على الحكومة ضرورة العمل الجاد والدؤوم حتى لا يفقد المجتمع نصفه الثاني، ذلك أن كل تحليل لوضعية المرأة يجب أن يأخذ بعين الإعتبار المستوى الذي وصلت إليه من نضج وكفاءة ومسؤولية وما تمثله في المجتمع وماتبدله من أجل الإعتراف لها بحق ممارسة الحقوق المواطنة الكاملة في دولة الحق والقانون. وفي مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إن ماشك فيه أن الرياضة أصبحت تحتل مكانة متميزة على الصعيد الدولي نظرا لمساهمتها الفعالة في تربية الذوق وتهذيب النفس والسمو بها الى درجة التمسك بالتسامح ودعوتها الى مكارم الأخلاق، إلى جانب كونها تعني بتكوين جسم الانسان تكوينا سليما والذي بدونه لا يمكن بحال من الأحوال الحفظ على عقول سليمة، ولذلك نرى عديد من الدول تزمد ميزانية ضخمة للنهوض بالرياضة بمختلف أصنافها وأنواعها، وانطلاقا من كون هذه الميزانيات تبقى استثمار مربحة

للمجتمع ككل، ثم إن الرياضة بمفهومها العالمي الجديد أصبحت موردا اقتصاديا مهمة تجني من ورائها العديد من الدول أموال طائلة تقوي بها عضلاتها الإقتصادية وترفع بها من وثيرة رواجها الإقتصادي بين الأمم والشعوب، والمغرب له من الإمكانيات ما يجعله يخطوا برياضته الى الأمام وفق منظور حديث جديد يساير التطور الدولي بعيدا عن العشوائية والتجارية وتغيير المناهج والخطط بشكل غير علمي ومدروس، وهذا لم يتحقق إذا عملنا جميعا على تقوية بنيتنا التحتية الرياضية وجعلها في مستوى ما نطمح ويطمح إليه شبابنا وأبطالنا، ثم إن العديد من الأبطال العالميين أصبحوا يقصدون المغرب ويخترونه لتنظيم تربصاتهم وتدريبهم، وعلينا أن ننمي هذا الإختيار ونستثمره لما فيه خير لرياضتنا من جهة ولما قد يدر علينا من أموال نستثمرها في بناء المراكب الرياضية، كنا علينا أن نستثمر ما يزخر به المغرب من معطيات طبيعية ومناخ مغربي بتنمية نسيجنا الرياضي، والتعامل مع هذا المعطى تعاملا اقتصاديا مهما ومربحا، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة الى ضرورة التفتح على محيطه والتفكير الجدي لبلورة هذه الأفكار عن طريق عقد شراكة مع بعض القطاعات التي بدون شك إذا ما تم التعامل بعقلنة فإننا سنساهم في تنمية قطاعنا الرياضي كوزارة المالية والسياحة ووزارة الداخلية ولما لا بعض المؤسسات الأمومية والخواص، وهذا السيد الوزير أفكار نطرحها للنقاش والتفكير من أجل بلورتها وإيجاد طرق كفيلة يجعلها قابلة للتنفيذ، ومن أجل النهوض بالقطاع الرياضي أيضا وجعله في مستوى تطلعاتنا ونحن نقود غمار الألفية الثالثة لابد من إعادة النظر في القوانين المنظمة لرياضة البدنية، فمن غير المعقول أن نظل نعمل في قوانين أصبح الواقع يتجاوزها ويفرض إعادة النظر فيها وهذا أمر أساسي ومهم ولا يمكن أن ندعم قطاع الرياضة ونعمل على تنميته دون إعادة النظر في هذه القوانين وتعديلها وتلقيحها، ونحن نناقش هذه الميزانية.

السيد الوزير،

لابد أن نسجل ضعف الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع البالغ الأهمية رغم أن الواقع أثبت ما لا يدع مجالا لشك أن المغرب استطاع بفضل عطاءات أبطال عصامين أن يرفع عمله أكثر من مرة عاليا في مختلف التظاهرات العالمية، واستطاع هؤلاء الأبطال أن يعرفوا ببلادهم وحضاراتهم واصالاتهم عن طريق التتويج الذي وصلوا إليه. وساحاتنا الرياضية عرفت في السنوات الأخيرة نكسة وإحباطات جعلت كل الأوساط الرياضية تدعو ضرورة الوقوف وقفة تأمل لمعرفة الأسباب والبحث عن الحلول الممكنة بكل ما يتطلبه الموقف من وطنية وشجاعة حلولا تعيد لنا وللشعب المغربي ثقته بأبطاله وتعيد للمغرب مكانته المتميزة في التاريخ الرياضي العالمي. فمن تعثر المنتخب الوطني بالدورة الأولى لمنافسة كأس إفريقيا إلى فشل المنتخب الأولمبي في سيدني وتراجع حصة المغرب من الميدالية الذهبية في الألعاب الأولمبية بسيدني، رغم المجهودات الطيبة لأبطالنا في هذا الإطار كل هذه الأحداث وغيرها تفرض علينا أن نعيد النظر في مسيرتنا الرياضية وفي توجهاتها للمستقبل بصدر من وزع من وطنيتنا الصادقة والبحث عن المصلحة العامة أولا وأخيرا. ونعتقد جازمين في التجمع الوطني للأحرار أن هذه مناسبة أن نعد لها العدة من أجل انطلاقة رياضية قوية تسعى لاستشراف المستقبل الواعد، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق وضع مخطط رياضي موحد يحضى بإجماع وطني وبرعاية حكومية قوية، ولتحقيق هذه الغاية والنجاح. نجاح هذا الإقلاع الرياضي المنشود، فلابد بالإعتناء بالبنيات التحتية الرياضية، لايمكن النهوض بهذا القطاع دون منشآت رياضية قادرة على تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فإننا ندعو الحكومة خاصة بأول سنة من المخطط أن تعمل جاهدة على بناء وتشييد ما قدمته في دفتر التحملات من بنايات رياضية عندما تقدم المغرب بطلب تنظيم كأس العالم، ومماشك فيه أن ذلك سيكون مصدر افتخارنا بهذه الانجزات من جهة وسيمكن شبابنا من منشآت وهو في أمس الحاجة إليها من جهة أخرى، إضافة الى كوننا سنعمل على إعطاء مصداقية كبرى لبلادنا أمام دول العالم. وفي الختام وبانطلاق مسؤولياتنا داخل الإئتلاف الحكومي فإننا سنصوت بإيجاب لفائدة هذه الميزانية﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المومنون﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم .

الآن الكلمة للسيد عبد السلام بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

للأسف سأتدخل أمام كراسي شبه فارغة هاذ الشي لي عطى الله وأمام غياب السيد الوزير المعني بالأمر، عى كل حال.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريقه لمناقشة اليمزانية الفرعية لقطاع الثقافة والإتصال، هذا القطاع الذي نعتبره معيارا لتقدم الشعوب أوتخلفها، إنها مناسبة إذن ليست لاستعراض الأرقام ومناقشتها، فهي فرصة لبسط بعض من أفكارنا وملاحظتنا واقتراحتنا للمساهمة في تطويرا لسياسة الحكومية في هذا المجال.

أولا : قطاع الثقافة من أهمية قصوى بالنظر لأهمية الأدوار الموكولة إليه، لقد أضحت الثقافة اليوم تشكل أحد ركائز التنمية المستديمة لإرتباطها بمسؤولية الحفاظ على مقومات الهوية الشخصية والوطنية ولتأثيرها في الرفع من الرصيد المعرفي والفكري للمواطن وتعريفه بغنى تراثه وتعدد مصادره، وكذا تمكينه من مواكبة المستجدات الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية وتأهيله لمواجهة التحديات التي يفرضها عالمنا اليوم. إننا نتطلع جميعا الى الارتقاء بالمشهد الثقافي والفني الى مستوى رصيد بلادنا التاريخي والمعرفي والوجداني، ففي هذا الإطار لابد من إعطاء فعالية أكبر لمختلف مصالح الوزارة في تدبير الشأن الثقافي العام، وإعطاء دفعة جديدة للعمل الثقافي على الصعيدين الجهوي والمحلي، إنطلاقا مما يفرضه من تمثيل إدراري على الصعيد الجهوي وتفريض كل الإمكانيات المادية والبشرية وكذا السلطة التقريرية الى المديريات الجهوية للثقافة لتقوم بالدور المنوط بها إنطلاقا من الواقع الجهوي، فقد بات من الضروري تدعيم الوزارة حضورها على المستوى المحلي انطلقا من إعداد البنية التحتية الثقافية ودعم برامج التنشيط الثقافي والفني تجاوبا مع رغبات وحاجيات المواطنين وخاصة الشباب منهم، ولا يفوتني الإشارة كذلك الإلحاح عل ضرورة التعجيب برامج شبكة دور الثقافة خاصة بالمناطق النائية والعالم القروي التي لاتزال تفتقر إلى فضاءات ثقافية تستجيب للعاجيات المتزايدة الى الخدمة الثقافية، وجدير بالملاحظة في هذا الصدد كون قلة الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع وعدم كفايتها لاستجابة المتلطبات المتزايدة في هذا المجال لا يمكن أن يعالج إلا بنهج أسلوب الشراكة، وذلك بتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في هذا المجال إضافة إلى تحسيس المجالس المنتخبة الأساسية في تفعيل المحيط الثقافي وفي الحفاظ على المآثر التاريخية، ناهيكم على ضرورة العمل عن تنسيق مختلف المتدخلين في المجال الثقافي ولن ندع الفرصة تمر بمناسبة مناقشة ميزانية قطاع الثقافة دون التطرق له باختصار للوضعية التي تعيشها قطاع والنشر ببلادنا، ونحن إذ ننوه بهذا الصدد بالنجاح الكبير الذي حققه المعرض الدولي الثامن للنشر والكتاب الذي يسعى إلى تشجيه التأليف والنشر والإبداع الفكري لابد من التنبيه لضرورة العيوب والنواقص التي عرفها كذلك، كما أن الوزارة مطالبة بمواصلة جهودها الرامية لتطبيق البرنامج المسطر في مجال دعم الكتاب والتشجيع على القراءة، وذلك بتهيأة الخزانات ودعمها إذنا بالكتب وحماية المخطوطات.

وتنظيم معارض جهوية ووطنية فضلا على المشاركة في المعارض الدولية بالخارج.

* <u>قطاع الاتصال.</u>

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لسادة المستشارين،

إن عالمنا اليوم يموج بالمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة يفرض على بلانا تعزيز الوسائل لواجهة العولمة والمنافسة الدولية، والرهانات السياسية والإقتصادية والثقافية في عصرنا الحاضر وكذا التطور التكنولوجي والتحولات الضخمة والسريعة التي يعرفها مجال الإعلام والإتصال تفرض علينا بصورة ملحة ضرورة تطوير مختلف أنماط وسائل التواصل والرفع من مقدورتها الانتاجية كما وكيفا بهدف تحقيق أداء إعلامي يواكب المستجدات الطارئة التي يشهدها مجال الاتصال ويتلائم مع وثيرة النمو التي يعرفها هذا الميدان في الوقت الراهن، ومن أجل تطوير الحقل الإعلامي المغربي وتنشيطه وجعله مساير المختلف التطورات التي تشهدها الساحة السياسية الوطنية لابد من وضع خطة للإصلاح بتشاور مع الفاعلين والمهانيين والنقابيين وكل جهة معنية بقضايا الإعلام والإتصال، وإشراكهم في دراسة مجموعة النصوص القانونية الهادفة إلى هيكلة وتنظيم قطاع الإتصال وذلك بدأ بمراجعة قانون الصحافة وكذا بإعادة النظر في إطار قانون الإذاعة والتلفزة المغربية حيث يستجيب لتطلعات المشاهدين وتمكينهم من مسايرة خصوصيات العمل الصحافي والفني، ويتفعيل المجال السمعي البصري عموما وتدعيم المشهد السينمائي الوطني الى جانب ملف حقوق التأليف وميدان الإشهار، ووكالة المغرب العربي للأنباء، وجريدة الأنباء التي لازالت لم تنطلق بعد، إن هذه المقترحات التي ذكرت في عجالة اضطرارية نطرا لضيق الوقت أضحت أكثر ملحاحية اليوم بعد التطورات الأخيرة التي عرفها المشهد الإعلامي وفي هذا الصدد فإننا نطالب بإصلاح قانون الصحافة وحرية الإعلام وهو ما شرعت فيه الحكومة في مجلسها الحكومي يوم أنس فإننا نلح أيضا على احترام أخلاقيات مهنة الصحافة وذلك بتجنب الاتهامات الغير مبنية على حجج وقرائن دامغة وتجنب المعلومات التي لا تعتمد على أسس صحيحة ولن يسمح المساس بالمصالح الحيوية والاستراتيجية للوطن وبمؤسساته الدستورية تحت يافضة حرية التعبير.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

هذه اقتراحاتنا ووجهة نظرنا ارتئينا التعبير عنها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والاتصال مؤكدين من خلالها على ضرورة إعطاء القطاع الثقافي والاتصال اهتماما خاصا لرفع بمستوى النسيج الثقافي الإعلامي الوطني..... الذي من المغروض أن يلعبه ثقافيا وفكريا وسياسيا ويعكس طموحات الشعب المغربي في التنمية والتقدم وكذا على مستوى بناء مغرب عصري ومتقدم كما أراده جلالة الملك المنصور بالله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن أعطي الكلمة لفريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن وهناك جوج ديال المتدخلين كين سي ميلود العلج وكاين المستشار أحمد الشافعي، فليتفضل المستشار،

مرة أخرى معذرة للسيد المستشار لانعزال ديالو من المحل ديالو.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين يشرفني باسم الحركة الوطنية للوحدة والتضامن أن تدخل الاسهام في مناقشة الميزانية الفرعية المندرجة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية برسم السنة المالية لسنة 2001 وإننا لنعتبر مناقشة هاته الميزانيات فرصة طيبة ينكب من خلالها كل من مجلس المستشارين والحكومة في جو يسوده الحرص على المصلحة العامة على الوقوف على كتب عن وضعية هذه القطاعات الاستراتيجية لتنمية بلادنا وجعلها قادرة على مسايرة

التقدم التكنولوجي وتحديات الألفية الثالثة ولأنها فرصة كذلك لتعميق الحوار والتشاور بين السلطة التنفيذية والسلطة الشريعية تثبيتا لدعائم الديمقراطية واستكمال بناء دولة المؤسسات في ظل العهد الجديد، وفي ظل التوجهات السامية والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفضه الله الذي مافتئ جلالته يعمل جاهدا لرد الإعتبار للقطاعات الإجتماعية ودعم كل ما يرتبط بالعمل الإجتماعي، وأن خير مثال على ذلك التعبئة التي يعيشها المغرب من طنجة الى الكويرة والمتمثلة في حملة التضامن ضد الحاجة ومحاربة الفقر، هذه البادرة المولوية ساهمت بشكل كبير في إعطاء نفس جديد لروح التكافل والتآزر الإجتماعي لدى الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نعتبر في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن قطاع التعليم هو الأداة الأساسية للتنمية الناجحة، لبنتها الأولى محاربة الأمية التي تعتبر تحديا سيواجه المغرب خلال العشرية القادمة، لذلك وجب تكثيف الجهود والمبادرات والعمل على إنشاء وكالة وطنية لمحاربة الأمية تأخذ على عاتقها التنسيق بين جميع المتداخلين، وتوحيد الجهود والطاقات ومما من الانصاف والموضوعية الاقرار بإيجابية خطوة الحكومة التي أعادت توطين الاشراف على التعليم بمختلف أسلاكه ما قبل العالي الى وزارة واحدة رغم... تقوية انسجام النظام، الحد من تشتيت الجهود والموارد وتوحيد الرأي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إننا واعون بأن الميزانية التي بصدد مناقشها هي أول ميزانية في ظل تطبيق بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولا يمكن من خلالها يجاد الحلول لكل المشاكل والعوائق التي يتخبط فيها التعليم ببلادنا، إلا أنه من واجبنا الابداء بالملاحظات التي ترتبط أساسا بالتعليم في العالم القروي والشبه حضري، فنتائج التعليم بوسط قروي ضعيفة جدا لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وبنيوية من جهة وهي العرض التربوي من جهة أخرى، لأن العرض التربوي بالوسط القروي ليس كاف وغير مناسب سواء على مستوى الكم أو الكيف، ومن بين المشاكل التي تحول دون تطور التعليم بهذا الوسط هو النقص الحاصل في عدد الإعداديات والداخلية التابعة لها مما يجعل مواصلة الأطفال القرويين لدراستهم أمرا صعب المنال إن لم يكن مستحيلا، وإن غياب أو بعد المدرسة عن الدواوير عادة ما يؤدي الى عدم تشجيع التمدرس والى الانقطاعات عن المدرسة، وهذا ما يفسر ضعف ولوج تلاميذ بالعالم القروي بين الطور الثاني من التعليم الأساسي، زيادة على ضعف مستوى زيادة على ضعف مستوى دخل الأباء الذي يشكل عاملا حاسما على مستوى تمدرس الأطفال، لذلك نطالب بتنمية البنيات التحتية الأساسية بالعالم القروي بصفة استعجالية، وأن يتم تقريب المدرسة من مستعملها عن طريق عقلنة تموضع البنيات المدرسية، إن نشجيع ولوج ومتابعة دراسة الفتيات القرويات لا يمكن أن يتم إلا من خلال التحمل الكلي من طرف الدولة لمصارف التمدرس بالنسبة للعائلات المعوزة، على أن ما نريد أن نأكد عليه بهذه المناسبة هو إعطاء طابع اللامركزية في التعليم ما يستحقه من عناية واهتمام وذلك بأن تتخلى الإدارة المركزية عن بعض اختصاصاتها لصالح الأكاديميات الجهوية لإعطائها الفرصة لأبراز خصوصية وهوية كل جهة، الأمر الذي سينعكسر، مما لاشك فيه إيجابيا على المنظومة التربوية ككل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن التعليم باللغة الأمازيغية كان وسيظل مطلبا أساسيا هاما سنعمل في فريقنا على تحقيقه إسوة مما قدمته المجتمعات المتقدمة من عناية بلغتها الوطنية والرسمية واعتمادها، فوظيفة اللغات تتعاظم يوما بعد يوم بعد التقدم الإنساني وفي الحضارة الحديثة والمعاصرة،

فالكلمة اليوم أكثر سيولة وأبعد مسارا وأوحى حركة، أما ما يتعلق بالموارد البشرية فإننا نلاحظ تكرر ظاهرة عدم التحاق المعلمين الجدد ببعض المدارس القروية، وهو ما يستوجب التدخل السريع للوزارة لضمان السير العادي لهذه المؤسسات، كما نطالب بإعادة توزيع الأطر العامة بالنيابات الإقليمية لفائدة المؤسسات التعليمية وأن تكون الترقية الداخلية لموظفي الوزارة على أساس مقاييس واضحة كالمردودية والكفاءة لتصبح حافزا وليس حقا مضمونا للموظف مع العلم أن هذا لا يتعارض مطالب الزيادة في الأجور الذي هو الأجور مطلبا مشروعا إذا أخذنا بعين الإعتبار التضحيات التي يقوم بها رجال التعليم، كما ننبه الوزارة إلى أن الحركة الانتقالية لرجال التعليم لا يجب أن تتم على حساب العالم القروي، وفي الأخير أسائل السيد الوزير عن مآل قضية الموظفين الأشباه التي لم تعد الوزارة تشير إليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين...

لا يجادل إثنان بأن أحسن استثمار لأي مجتمع هو ذلك المتعلق بالعنصر البشري وما الاشواط التي قطعتها دول جنوب شرق آسيا لأحسن مثال على ذلك، فالاستثمار في ميدان المعرفة والتكنولوجيا عبر الجامعة والتعليم العالي بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة هو القنطرة الحقيقية للعبور الى وجهة علمية أفضل، والأساس لتحقيق الاستمرارية في عالم متقدم والمفتاح لبلوغ الآفاق التي نتوخاها لبلادنا، وكذلك انجع سلاح لمواجهة تحديات الألفية الثالثة وحتى تتمكن بلادنا من مسايرة التقدم التكنولوجي حتى لا تتسع الهوة أكثر بين المغرب وشركائه الإقتصاديين المتواجدين بالضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فإننا ننادي دائما بأن لا يتم مع هذا القطاع البالغ الأهمية على أساس أنه قطاع استهلاكي، بل على الأساس أنه قطاع ذا مردودية أكيدة مادام يتصل بأساسيات تحقيق الإقلاع الإقتصادي ببلادنا، ومن البديهي أن الحكومة واعية تمام الوعي بدور القاطرة التنموية الذي يمكن للجامعة وللمعاهد العليا أن تلعبه على غرار ما يقع في الدول المتقدمة، وهذا يتجلى في الطفرة التي عرفتها الإعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي وإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي، كما أن المبادرة التي أقدمت عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء مشاتل للمقاولات في بعض المعاهد العليا المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ستساهم مما لاشك فيه للحد من الهجرة المكثفة للأدمغة نحو دول أمريكا الشمالية، وفي هذا الصدد فإننا نسجل بقلق شديد النزيف الذي تعرفه الأطر العليا في مجال الإتصال والمعلوميات إذ أن الإحصائيات الأخيرة تشير الى أن أكثر من 60٪ من المتخرجين منها يغادرون المغرب سنويا الى دول أمريكا وأوروبا، كما نسجل قلقنا أيضا لما يتعرض له من إهدار سنويا لمجموعة من الأطر العليا والطاقات الوطنية التي تكونت وحصلت على الشهادات من دول أوروبا وأمريكا الشمالية. ولكن مع الأسف الشديد عوملت بالإقصاء حين عودتها الى المغرب أو تم تعيينهم في مناصب ووظائف مخالفة لتخصصهم ولميادين تكوينهم، ولهذا وجب تدارك هاته الأخطاء من أجل الإستفادة منهم كأطر جاهزة في أقرب وقت ممكن.

كما ننوه بالخطوات الإيجابية التي أقدمت عليها الوزارة باعتمادها الشفافية في تحويل المنح وتعزيز المؤسسات الجامعة بأخرى جديدة، إلا أننا نلاحظ أن نفس الجهات هي التي تحظى دائما بالإهتمام، ولاتزال أكثر من 90٪ من الجامعات والمعاهد العليا تتمركز في مذار يقل عن 200 كيلو متر حول العاصمة، وهذا يتعارض ومبدأ اللامركزية واللاتركيز الذي تنادي به الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لايسعنا في البداية إلا أن ننوه بالعمل القيم والشامل الذي تقدم به السيد وزير الصحة أمام أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، وفي الحقيقة كان هذا العرض عبارة عن تقييم عميق لحالة قطاع الصحة بالمغرب، ولا يسعنا إلا أن اتمنى التوفيق للسيد الوزير في مهامه وخاصة أنه يتوفر على برنامج طموح يرمي الى إعادة هيكلة

منها ولا المادية، وكل ما نتوخاه في فريقنا هو أن تكون حصة العالم القروي من الألف منصب مالي الذي استفادت منه الوزارة في مستوى تطلعات لسكان هاته المنطقة وذلك لتدارك الخصاص التي تعيشه البادية على المستوى الصحي لا من حيث التجهيزات الطبية ولامن حيث الأطر الطبية الضرورية، كما أننا نسجل بارتياح إقدام الخكومة على إعفاء العمليات الجراحية التي تجري في المصحة الخاصة من ضريبة القيمة المضافة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قطاع الإعلام في بلادنا يعيش مرحلة انتقالية مرتبطة بالعهد الجديد الذي دشنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبروز حالة الى إعلام وطني قوي ذات مصداقية يساهم في تركيز خيارات الديمقراطية ودولة الحق والقانون، وللوصول الى هذا الهدف لابد من مراجعة القانون المنظم للصحافة، أما فيما يخص الإعلام السمعي البصري فمن الضرور اعتماد أساليب جديدة في الإلتقاء والتعامل مع الخبر، وإيلاء المزيد باللغة والثقافة الأمازيغية، ومنحها الحصة التي تستحقها في البرامج التلفزيونية وفي هذا المجال نتسائل على أسباب غياب الأمازيغية عن برامج القناة الثانية، علما بأن الدولة هي المساهم الأكبر في هاته القناة، كما نطالب بتحرير قطاع الإعلام السمعي البصري وفتحه أمام المنافسة لأنه في نظرنا لم تعد هناك جدوى في استمرار الدولة في احتكار هذا القطاع، وخصوصا وأننا نعيش في عهد أصبحت تطغى فيه الفضائيات الأجنبية على القنوات الوطنية، كما أن تحرير الإعلام السمعي البصري سيساهم في ترسيخ الديمقراطية عن طريق خلق فضاءات جديدة للتعبير والمناقشة وفيما يخص مكاتب وكالة المغرب العربي للأنباء المتواجدة خارج الوطن، والتي تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية التسيير المخصصة لهاته الوكالة، فنحن نتساؤل في فريقنا عن الدور الذي تلعبه في زمن الفضائيات والأنترنيت، وفي الأخير تتسائل عن المعايير والمقاييس التي تتبعها الوزارة في تقديم الدعم لجلاء الوطنية وخاصة الحزبية منها ونطالب بتعميم هذا الدعم، أما فيما يخص قطاع الثقافة فمن باب الانصاف والموضوعية الإقرار بالطفرة التي يشهدها هذا القطاع لكننا نلاحظ أن الثقافة الأمازيغية لم تحضى بالإهتمام الذي تستحقه، واقتصر اهتمام الوزارة على الجانب الفلكلوري منها فقط، فيما يخص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإننا نطالب من الوزارة أن تعيد النظر في المشاكل التي تطرح كل سنة بالنسبة للحج والعمرة، وأن تعمل على دعم المدارس العتيقة وحل اشكالية الطالبة المتخرجين منها والعمل على ادماجهم في اسلاك الوظيفة العمومية، وأن يحظى الخطباء والقيمون الدينيون والمؤذنون العناية الضرورية وخاصة الفئة التي تعيش في البادية، أما فيما يخص وزارة الشبيبة والرياضة فإننا على الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل تعزيز المنشآت الرياضية، واهتمامها المتزايد بالعالم القروي رغم ضعف الإمكانيات والميزانية التي خصصت لهذا القطاع والتي تبقى ضعيفة ولا ترقى الى طموحنا، وهو ما يحتم الحرص على توظيفها التوظيف الأمثل.

كما أن المناصب المالية تبقى ضعيفة ولم تراعى فيها حاجيات العالم القروي التي أصبحت حاجته أكثر الحاحا الى الفضاءات الرياضية بصفة عامة، ودور الشباب بصفة خاصة وفي إطار دعوتنا الى الاهتمام بالبنيات التحتية الرياضية وكل مامن شأنه أن يأهل الرياضات الوطنية، فإننا ندعو أيضا الى ضرورة الإهتمام بالطب الرياضي نظرا لدوره في تطوير القدرات البدنية والفيزيولوجية للرياضيين، ونظرا لما توليه الحكومة من أهمية لكل هاته القطاعات الإجتماعية والثقافية وجهودها في هذا الإطار فإننا نصوت بالإيجاب لصالح هاته الميزانيات والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن أعطي الكلمة للمسشتار سي حميد الموذن عن فريق الحركة الشعبية فليتفضل مشكورا، وأذكر بأن الوقت المخصص هو 25 دقيقة غادي نزيدك واحد الدقيقة.

السيد المستشار حميد المونذن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في هذه المناسبة التي تتاح لنا سنويا، وهي مناسبة مناقشة مشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية المرافقة له، أتشرف بأن أدلي برأي فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية في مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الإجتماعية برسم سنة 2001، والتي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتمعاعية، وذلك باعتبار هذه الميزانيات المؤشر الحقيقي لمستوى اهتمام الحكومة بالجانب الإجتماعي وعنايتها بقضايا التربية والتعليم، والشباب والرياضة، والتكوين والصحة وباقي... الإهتمامات الإجتماعية الأخرى إضافة الى الثقافة والإتصال، إننا نشكر السادة الوزراء المشرفين، على هذه القطاعات ونتمن شروعهم الضائية التي قدموها في لقاءاتهم لأعضاء اللجنة المختصة، لا يسعنا إلا أن نسجل معهم هزالة هذه الميزانيات، التي لا يمكن لها في ظل تراكمات الخصاص الذي تعيشه المجالات الإجتماعية أن تلبي ولو الجزء اليسير من الطموحات التي أعرب عنها السادة الوزراء، ندلي بهذه الملاحظة في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة على دراية بمختلف الملفات، وقادرة على توضيح مدى قدراتها على التعامل مع قضايا الشعب، وتحقيق تطلعاته وتخليصه من قبضة الفقر والإحتياج، لنؤكد من جديد أن تكريس واقعنا الإجتماعي في مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية كان عنوانا بارزا لعجز الحكومة عن التعامل معه، مترجما بوضوح محدودية الإستثمارات الإجتماعية التي لم تتجاوز أسلوب الترقيع بانقاذ بعض الصناديق أو التلويح بخرافات تدعيم المقاولات، أو ترميم رصيد البنية التحتية للمنجزات الإجتماعية، إضافة الى تملص الحكومة من إلتزاماتها بتفويت التحملات الإجتماعية الى مكونات المجتمع المدني والجماعات المحلية بدعوة التشارك أو المشاركة حينا والشفافية أخرى، أي ميزانية هذه التي تتضمن الحديث الكثير والتمويل القليل لقطاعات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها قاطرة النهوض والنماء لارتباطها المباشر بحياة ومشاعر المواطنين الذين يتابعون باهتمام ما يخطط لها من برامج وما يلحقها من تغيرات في إطار ما التزم به التصريح الحكومي، وما ثم تأكيد لاحقا أمام ممثلي الأمة على لسان السيد الوزير الأول، إن التعليم والتكوين والبحث العلمي والتقني والثقافة والإعلام والصحة والتشغيل وإنعاش الشبيبة والرياضة، مواضيع استأثرت بجانب كبير من خطاب الحكومة، وأعطت الوعود لإصلاح هذه القطاعات نفسا من الثقة. سرعان ما تلاشت معالمه أمام استمرار الوضع على حاله، بدعوة التراكمات السلبية واكراهات القروض والتوازنات وغيرها من المفاهيم التي عادت الحكومة أن تلوح بها، لتغطية عجزها عن تجاوز العقابات والخطط على تطلعات المجتمع المغربي واستمرار الثقة في مختلف مؤسساته، اننا لا ننكر الخطاب الجديد الذي اعتمده أعضاء الحكومة وهو في مجمله معارض لسياسة الحكومة نفسها في تعامله مع القطاعات التي يشرفون عليها ولا تستثنيه من الآمال العريضة التي تفتحها هذا القطاع، إننا إذ نساند سعيهم من أجل بلورتها على أرض الواقع، فإنما أمام تراكم نسبة الأزمات وتراجع نسبة الخدمات المختلفة المجالات الإقتصادية والإجتماعية، نؤكد من جديد تخوفنا من فشل الحفاظ على مصداقية خطابهم الذي أصبحت معالم انعدام الثقة فيه تتضح وتنتشر بين مختلف فئات الشعب المغربي، خاصة وأن هذا الفشل سيغرق بلادنا في دوامة الشك وسينتزع من مؤسسات الدولة هذا البصيص من المصداقية التي تحافظ على تمسك الجبهة الوطنية الداخلية، وتمسك المغاربة بالمسار الديمقراطي الذي أصبح خيارا وطنيا لا رجعة فيه.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

من خلال العروض التي قدمها السادة الوزراء أمام اللجان المختصة، يتبين أنهم بدؤا في عملية الإصلاح التي لا تستثني مجالا أو

اختصاص، وذلك من منطلق كون الوضعية في نظرهم على مختلف الواجهات تحتاج الى إعادة النظر وإلى ترميم، وأول هذه الإصلاحات وأبرزها ما شمل قطاع التعليم، الذي عاش البرلمان في بداية هذه السنة دورة استثنائية لدراسة مشاريع القوانين التطبيقية للميثاق الوطني لتربية والتكوين وبالمصادقة عليها انطلق مسلسل اصلاح التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

استسمح السيد المستشار المحترم،

الى سمحتو غدي نتوقفوا تما، غدين اضطروا باش نرفعوا الجلسة لصلاة العصر، دردشة.... يا لاسيدي تفضل.

قلت السيد الرئيس، انطلق مسلسل إصلاح التعليم باعتماد عدد من الآليات الأساسية بدأ من دمقرطته الى اللامركزيته على مستوى الإعداد والتسيير، والى تعميمه والتزامياته على مستوى الفعل والى تطوير أدواته ووسائله على مستوى البرامج والمناهج والمعدات الديداكيتكية، إن أن تنفيذ مسلسل هذا الإصلاح يجعلنا أمام مفارقه تدفعنا الى التساؤل عما ينبغي عمله خلال هذه الفترة الانتقالية، حتى لا نبقى حبيسي الانتظارية أمام محتويات هذا القطاع الكبير وأمام قضاياه المتشابكة المتعلقة بالجانب التربوي والتعليمي، وجانب سير المؤسسات ووضعية الموارد البشرية الضخمة حيث تملي الظرفية على الحكومة خلق أرضية مناسبة ومناخ سليم يتوفر على أسس مثينة قادرة على استيعاب الطموحات واختيارات الإصلاح نعم إننا أمام أشكالية جوهرية، منها اشكالية رجل التعليم الذي يعتبر العنصر المحوري في نجاح العمل التربوي، والذي أصبح معاناته على مختلف الواجهات نموذجا تتداوله الألسن، إن تحقيق اختيار اجبارية التعليم وتخفيض سن التمدرس وتعميمه على مستوى السلك الأول والثاني أساسي. إضافة الى الرفع من جودته ومردوديته وكذا عصرنة وتحديث الثانوي والتقني يعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه الوزارة، في جسر المرور الى الألفية الثالثة ودمج بلادنا داخل فضاء العولمة، إذ يتطلب منها الدفاع المستميت عن التمويل وانجاح سياسة الشراكة بحشد إرادة الأطراف الأخرى، ودفع الحكومة الى توفير الظروف المادية والتشريعية الملائمة لهذه المرحلة، خاصة وأن الحديث عند تأهيل المدرسة المغربية يبقى محاطا بالشكوك أمام تجارب الإحباط التي عاشتها بلادنا والتي أدت الى تردي مردودية التعليم، خاصة بالأوساط الساهرة عليه المحتاجة منكم السيد الوزير إلى إعادة الثقة الى هؤلاء الفاعلين من خلال اشراكهم في مختلف القرارات، وادماجهم داخل الإختيارات المرتقبة، إذ كيف يمكن الحديث عن هذا التأهيل ومشاكل هؤلاء الفاعلين البنيوية حاضرة، إضافة الى قلة المؤسسات التعليمية خاصة منها الإعدادي والثانوي بالعالم القروي ومشاكل الصيانة وحماية هاته المؤسسات من السطو والتخريب، هذا ناهيك عن نقص التجهيز وانعدام أبسط الوسائل الصحية والوقائية في غالبيتها، وما إلى ذلك من حاجيات معيقة لخلق فضاء تربوي سليم، وإن ترشيد الميزانية الذي تحد ثم عنه السيد الوزير. وكذا اشتراك القطاع الخاص في التخفيف من أعباء الدولة، والذي رغم التشجيعات التي منحت له لم يساهم إلا بنسبة متواضعة منحصرة في المدن دون البوادي، يبقى حلا متواضعا أمام تحقيق التوجهات الأساسية الثمانية التي عبرتم عنها في حفل عرضكم، وللدخول المدرسي الحالي الذي استقطب أكبر عدد ممكن من الذين بلغوا سن التمدرس، وما رافقه من اضطربات في توفير الحجرات، والمواوه البشرية الكافية إلا مظهرا من مظاهر الصعوبات الهيكلية التي تواجهكم، ويبقى تخوفنا مصب على قدرات الوزارة لتجاوز هذه الإضطرابات من جهة لتوفير الحجرات الدراسية الكافية، والتخلي عن الاستغاثة من المعلمين العرضيين، وكذا الحفاظ على هذا الزخم وهذا الإقبال واننا إذ نثير هذا لا ندعو السيد الوزير، إلا التمس بالإدارة السياسية الكافية الكثيرة لتجاوز التناقضات، وتسهيل العقبات وأخذ الأمور بناصية الجدو إلا فإن المؤسسات التربوية ستبقى على ماهي عليه، وسيبقى التعليم الأولي في يد.... لمالها وما عليها، وآمال التوحيد غائبة والنخبوية قائمة مكرسة مفهوم التعليم النافع والغير النافع، والمتخرجة من الدرجات الأولى والأخرى من الدرجة الثانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

انتقل الى قطاع الشبيبة والرياضة وفي هذا القطاع يتساؤل ويتساؤل الجميع عما تتوفر عليه بلادنا من البنيات الرياضية بنية على أسس متينة، وكذا التصور البعدي لهذا القطاع في وقت أصبح في ه الجميع ينظر الى الممارسة الرياضية والعمل بها طريق الى الظهور واللمعات الشخصي، ومجال للربح وأسلوب للخروج من البؤس والحاجة، وذلك في غياب تام عن البعد التربوي التثقيفي، مما يجعله يعيش حالات من التشنج غالبا ما تؤدي الى نكسات، رغم تضحيات الجسام التي يبدلها المغرب لتحسين صورة النوادي والجمعيات الرياضية والرفع من مردوديتها والتي مازالت تعيش أجواءا انتهازية ومحسوبية، وحالالت من العزل المادي الدائم، بحيث أن الظفرات التي عرفتها بلادنا في بعض أنواع الرياضيات كانت أكثرها مبنية على مجهودات داتية دون دعم أو تأطير من طرف القطاع الحكومي الشيء الذي يدعو الوزارة الى تحرير هذا القطاع من شوائبه بإيجاد الآليات الكثيرة بفتح الأبواب أمام كل الطاقات، وتمكينها من فرص استثمار كفائتها، وكذا الدخول في شراكة مع الجماعات المحلية، ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للتخفيف من أعباء الدولة من جهة وتوسيع قاعدة المشاركين وقاعدة البينات التحتية الرياضية والبلوغ الى اللامركزية ودمقرطة هذا القطاع، والتي تعتبر المنشد والغاية المثلى في سيره والعناية به، وانطلق السيد الرئيس، بعالجة الى قطاع الصحة.

السيد الوزير، السادة المستشارين.

إن الوضعية الصحية لبلادنا رغم المنجزات التي تحققت بها لازالت متردية، كما أن عمل هذا القطاع وتدخلات الوزارة فيه بقي محدودا، ونحن إذ نوافق السيد الوزير في تشخيصه للوضعية المتردية لهذا القطاع، نتساؤل عن قدرة الإعتمادات المخولة له، على توسيع شبكات المؤسسات الصحية وفعالية خدماتها، وكذا تقوية برامج تعزيز الصحة والوقاية ومحاربة الأمراض وتدارك النقص الحاد بالعالم القروي، إن ضعف تحكم الوزارة في الوسائل المتاحة من منطق نظرة جغرافية شمولية، يرشح هذا القطاع الى المزيد من العزم خاصة أمام أولئك الذين لا قدرة لهم على ولوج المصحات الخصوصية، والذين يجدون أنفسهم مرغمين على الإنتظار ثم التعامل مع الواقع الصحي بالمستشفيات والمراكز الصحية العمومية بمختلف سلبياتها خاصة منها أخلاقية المهنة والروح الإنسانية التي تلاشت داخل هذه المراكز بموجب محيط العمل وظروفه والتي لم يعد يتحملها غالبة العاملين بهذا القطاع.

إننا معكم السيد الوزير في النقد اللادع الذي اتيتم به في خطابكم واننا مع طموحاتكم كذلك، في تنقية هذا القطاع وتطويره وتوسيع مجالات تدخله، وجعله مجلبة لراحة واطمئنان كل من توجه إلى للمؤسسات الصحية للعلاج، إن مصداقية هذه الطموحات ترتبط بمدى ترجمتها الى واقع ملموس، يترك بصماتكم على هذا القطاع. وذلك من خلال اعتماد سياسة جهوية في مجال لتوفير وتدعيم التجهيزات والخدمات الصحية بهدف الحد من الفوارق الصالحة للجهات والأقاليم، إن الظروف الصحية لبلادنا تتطلب تعبئة كاملة يساهم فيها القطاعين العام والخاص بهدف ترسيح أليات التمويل الكافي وقار للخدمات الصحية، خاصة منها نظام التأمين الصحي الإجباري ونضام المساعدة الطبية لصالح ذوي الدخل المحدود والذين سيساعدان على تنظيم استفادة كل المواطنين من الخدمات الصحية المتاحة، السيد الرئيس، أما فيما يتعلق بوزارة الثقافة والإعلام، والتي ترتبط أساسا بأهم ما تملكه أمتنا من رصيد حضاري متعدد الجوانب، والذي يشكل دعامة الشخصية المغربية المتميزة، إن الخاصية التي تتميز بها ثقافتنا وتراثنا، أهل المغرب لأن يكون صلة وصل بين الشمال والجنوب، ولاشك أن دورا من هذا القليل له مخاطره التي تملي على الوزارة الوصية، وعلى الحكومة عامة إعطاء هذا القطاع نصيبه من العناية لحماية بلادنا من كل دخيل يفسد أصالتنا التي تعتبر أهم رصيد لنا، والتي حافظت عبر تقلبات تاريخية عميقة. على وحدة بلادنا وتماسك بناءها الإجتماعي، إن برنامجكم السدي الوزير، نراه طموحا.... لكل ما أتيتم به ألا ترون بأن هاته الإعتمادات كانت هزيلة رغم الزيادة التي عرفتها، حيث ستبقى بعيدة عن أهداف إصلاح هذا القطاع، أما فيما يخص المجال الإعلامي فإمن موقع بلادنا المتميز كان حاضرا في التعامل مع هذا القطاع حيث شهد تطورا في السنوات الأخيرة على مستوى التأطير

والتجهيز، إلا أن ذلك لم يكن كافيا بالنظر الى الوظيفة الوقائية الهامة التي يجب أن يضطلع بها أمام زحف وسائل الإعلام الخارجي واغرئاتها التي جعلت من إعلامنا عامة المرئي مه والمسموع غير قادرا على مواكبة الركب التكنولوجي والتحولات السريعة التي يعرفها، خاصة وأن إرسالنا التلفزي الإذاعي لم يحقق التغطية الملائمة التي تغني المواطنين على اللجوء عن إلتقاط القنوات الفضائية، نتيجة ما تتوفر عليه هذه الأخيرة من برامج متنوعة وغنية في مضمونها ومتطورة في طريقة أدائها وعرضها، لذلك فإن إعلامنا الوطني مفروض عليه اليوم أن يطور أساليبه وهياكله وأن يواكب ما يجري حوله وأن يتحرر من كل مامن شأنه أن يرغمه على أن يكون قاصرا أومقصرا، لذلك فإننا نعتقد بأن احدات المجلس الأعلى للإعلام سيمكن هذا القطاع بمختلف مشاربه ومجلاته من التحرر اللازم لتطوره، وذلك بوضع الشريعات الضرورية لتحقيق هذه الغاية ومنها على الخصوص، قانون الصحافة والتشريعات القطاعية المنظمة للهياكل العامة بمختلف مجالات الإعلام، الشيء الذي سيحقق الديمقراطية الكفيلة بأن تجعل كل أمام مسؤوليته، وما تجربة توقيف الصحف الثلاثة الأخيرة، وما رافق ذلك من احتجاجات وعدم مواكبتها للتحولات والتطورات التي تعرفها ساحة حقوق الإنسان والحريات العامة لبلادنا، والتي يعتبر الإعلام أهم منبر لتشخيص مظاهركم الأفواه وتكبير المباذرات الكفيلة بتقويم السلوك وممارسة المسؤولين وأصحاب القرار، وتخليص المواطنين من بيوقراطية الإدارة التي تعتبر أهم عائق أمام نمو وتطور بلادنا. وأنتقل السيد الرئيس الى قطاع التكوين المهني.

حضرات السادة المستشارين،

إن قطاع التكوين من أجل التشغيل وكسب المهارات الكافية للإندماج في المجتمع المدني، وكذا باقي القطاعات الأخرى المتعلقة بالطفل والمرأة والمعاق، إضافة الى مجالات التعاون والتضامن الإجتماعي، وغيرها تعتبر واجهة عريضة ستكون ولاشك أهم ما سيحتدم عليه النقاش في السنوات القريبة القادمة، نتيجة الاهمال الذي عرفته هذه القطاعات باستثناء قطاع التكوين المهني الذي لقي من العناية ما جعله يقطع أشواطا هامة في تطويره وبناءه، علما بأن الحالة التي يوجد عليها حاليا لا تدعو الى الارتياح سواء على مستوى تجهيزه وتفكيكه وكفايته لإعداد الوافدين على مراكز التكوين أفق على مستوى التأطير وتكوين مكونين وإعادة تكوينهم، علما بأن هذا القطاع يعتبر المورد الأساسي الذي تستطيع به بلادنا تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة وفتح اذق التحولات التكنولوجية السريعة واندماج بلادنا في زخام العولمة إضافة الى آفاق التشغيل المتطور الذي يفتحه هذا التكوين أمام أجيال القرن 21 والذي لن يقبل فيه إلا المؤهلون، ولاشك أن هذه القطاعات الهامة التي وضعت في يد أمينة والتي نأمل أن تترك عليها بصماتها، لا يجعلنا نتأسف مع السيد الوزير على المستوى الذي منحته الحكومة لهذه القطاعات من خلال الميزانية المخولة لها والمناصب التي خصصت لها، والتي للأسف الشديد لم تتعدى ثلاثة في مجملها من 16973، ولايسعنا كذلك معها إلا أن نعلق أملنا على ما سيفتحه السيد الوزير أمام هذه القطاعات على مستوى التشريع والتنظيم وكذا بحث منافد التشاور قصد التخفيف من الأعباء الكثيرة التي تتحملها وزارته في ظل الإختصاصات المخولة لها، وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الآن غدي نرفعوا الجلسة لمدة 10 دقائق لأداء صلاة العصر، رفعت الجلسة.

نستأنف الجلسة أعطي الكلمة لفريق الاستقلالي، الآن الكلمة للفريق الإستقلالي وأذكر الوقت المتبقي هو في حدود 13 دقيقة، ونتمنى« أن جميع المتدخلين يحاولوا يختصروا من الوقت باش يمكن لينا نهيؤا التدخلات دايلنا يعني يمكنا نزيدو واحد نصف ساعة الرابعة ونصف تقريبا.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

باسم فريق الوحدة التعاددية، اتدخل للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية نحن بمناسبة القانون المالي الخاص بالتربية الوطنية نرصد.... تطابق الإجراءات المالية مع محتويات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يعتبر المدخل والأداة لبلورة تطلعاتنا منذ بداية القرنية الأولى من الألفية الثالثة، لقد حددنا الأهداف والمقام والغايات، وقامت اللجنة الوطنية بمجهود في التصور والتشخيص وفي فرديات للحلول المتوقعة، وتسنى لها لتوافق فيما بينها حول بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي حضى برضى جلالة الملك الحسن الثاني الراحل تغمضه الله برحمته الواسعة، وبرضى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، ونرى أنه كان من اللازم أن تكون ميزانية التربية الوطنية تتميز هذه السنة بطابع خاص يعطي الأهمية لهذا الحدث من خلال ما يلي. أولا أنه ميثاق الأمة لابد من التأكد على مرجعيته وأهميته في الالتزام ببنوده، ثانيا إشارة إلى ضمانة العشرية القادمة التي نعتبر هذا القانون أول خطواتها، معنى ذلك أيها السادة أن جو الحماس والتفائل من خلال آلية التحليل، والدراسة والبحث والنقاش لموضوع الميثاق الوطني يظل خامدا وفاترا وكأن الحكومة لا تريد استعمال كل وسائلها للتعبئة حول المشروع وكأن التحفظ والإقدام يسيران معنا جنبا الى جنب في ظل الحيطة والحذر، إن ميثاق إصلاح النظام التعليمي الأول في تاريخ بلادنا، ويحتوي على تصور جيل قرن لجيل قرن اخر ومنطلقا لزمن تالث في حياة الكون، لا ينبغي أن يمر في ظل ميزانية عادية ونحن نريد أن نعبأ أجيالا ومراحل أولها هذه الإنطلاقة، هذا من حيث الشكل. أما من حين المضمون فالواقع الذي يلاحظ حاليا هو أن العبئ يقع حاليا على الوزارات الوصية على التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي لكون أن الإستعدادات لتنفيذ توسيع حقيقي لتعميم التعليم، ليس قرارا آليا ولكنه تدبير جماعي لجميع الأجهزة، وربما قد يؤدي الى مراجعة جدرية للعديد من القرارات التي لم يستطع مع وجودها الى الإفراط في التكرار والرتابة والجمود، إن ارتفاع نسبة التمدرس في كل من التعليم الأساسي والثانوي وكذا العالي، دون مواكبة جادة لما يتبع ذلك من توفير كل الوسائل التعليمية والتجهيزات الأساسية، يعني المراهنة على ضعف الجودة والكيف في مقابل تم ليس أمي ولكنه شبيه بالأمي، إن مشاكل التعليم الحقيقي في جوهر التعليم نفسه، وفي جوهر التفكير المتدئي المنحل الذي يتبع العملية التعليمية من بدايتها الى نهايتها، إننا في حاجة لكل جرأة لنظم الفارق بين الشعار والإختيارات الحاسمة، أننا نفكر في مواضيع على حساب مواضيع أخرى بدون تدليل ولا تحليل ولاحسم فشعار التربية في العالم القروي حينما نحلله الى عناصره، نجد أن كلما يفكر في البادية منطلقاته خاصة وتصوراته خاصة وحساباته خاصة، وهكذا كلما فكرنا في التربية.

فكرنا في شيء آخر قد لايكون بالتحديد مصير العالم القروي، إن البادية المغربية في حاجة الى إعادة نظر في خريطتها الفلاحية وفي أساليب العمل والتعاضض وفي توزيع نشاطها الفلاحي، وفي آليات تجميع ساكنة البادية، وعليه يمكننا تنظيم البادية وترسيخ التعليم بها وجعلها بادية ليست كالمدينة والمدينة ليست كبادية، وهكذا يرتفع مستوى العيش عن طريق توفير كلة الصروريات وضمان الإختلاط العادات والأمزجة والكفاءات الفكرية داخل المدرسة لأن المدرسة اليوم في البادية هي مدارس الفلاحين والبدو ولا وجود لغيرهم بغاية تلقيح الأفكار واندماج الطفل القروي مع عناصر اجتماعية أخرى لأن الطبيب والمحامي والمهندس قد لا يستقرون بالبادية وإنما يرحلون إليها.

وإن مسألة ادماج التعليم في التنمية تفرض أولا تصورا حضاريا جديدا وتدفع بالتالي الى البحث عن الميكانزمات قوية تضمن التحكم في سرعة وزمن العبور الى الألفية القادمة، وتدعو بالتالي الى ضرورة وضع الأسس والعلامات والتبعيات لأهداف واضحة والجريئة والمتطابقة مع مسيرة التنمية. وفي الإطار ينبغي الحرص على خلق المواطن الملتزم بمشروع آخر المشاريع للمساهمة لما هو مقرر أو المرجو المطلوب الحتمي، إن نظام التعليم ينبغي أن يكون قاطرة التنمية وقالبا

خاصا للهوية الإقتصادية والإجتماعية ببلادنا ولكنه قالب يصب في الأهداف العميقة للاختيارات البنيوية التي يسود التعامل الدولي وتتميز فيه. ولاشك أن ما طرحناه بضرورة إصلاح النظام التعليمي إلا بعد الشعور بخطورة دور التعليم في المراجعة والترفع عن جملة من السلوكات واعترنا أن تغيير المنظومة التربوية يهدف عند البعض الى تغيير الدبدبات اللغوية لتكون مطابقة للغة التكنولوجية واصبحنا نعرف على هذا الوضع وكأن الكائن البشري أصبح مجردا من نواياه وعزائمه وأنه فقط طاقة سالبة في علاقته باللغات التي يحتاج إليها وأصبحنا نعزز اللغات من خارجها وهذه ترجمة لأن اللغة طبيعة هي أنها لا تنفعل عن بيئتها وكيف تكونون تكون لغتكم، وكما أن التقدم لا يكون بالدبلجة وكذلك اللغة لا تأخذ حياتها إلا من مستوى حياة أبنائها، أما اللغات الأجنبية فينبغي تطويرها بالوسائل التقنية اللغوية لتعليم اللغات الغربية عن مجتمعنا، إن قضايا التعليم متعددة ومتنوعة ولا يمكن أن يقع التفكير فيها بارتجال بل ينبغي أن يكون أكثر التزاما وصدقا وانجاحا، ولعل ونحن ننظر الى خرائط التوجيه أو الإنتقاء سنجد أن الثقافة السائدة ماتزال هي الرغبة في... وأن تربيتنا يجب أن تكون عملية من البيت الى المدرسة الى المعهد الى الكلية، فإذا كان البيت حريصا الحلول والترفق بالأبناء وعدم الإنهاء بالأتعاب فإن تعليمنا هو أيضا موسوب بتعالي وتسلق لبرج التنذير والأوامر كقاعدة والسقوط في الفعل باستثناء، وهذا يعني أننا حالة شلل مطلق مع مستلزمات الحركة والديناميكية التي هي طاقة الإستمرار والخروج، تعليمنا في حاجة ماسة الى أن يكون قوة دافعة، ولعل الجهود التي تنطلق منه من طرف وزارة التربية الوطنية والهادفة الى استعمال آليات جديدة ومستحدثة لمتابعة تطور العملية التعليمية وضبط نموها وتطورها وكذلك أرجو.... الصعبة من أجل تتبع وسائل الإرادة لا أن تشل الإدارة في انتظار الوسائل.

وكذلك الأمر فيما يتعلق ببداية عهد التكوين وإعادة التكوين مع متابعة وملازمة مقومات العملية التعليمية كما هو متعارف عليها، علمياوعالميا، وكذلك الإهتمام بقضايا الأسرة التعليمية لإعتبار أن إصلاح أوضاعها هو المسار الطبيعي لإصلاح التعليم، وهكذا يحدث الإتفاق بين الحكومة والهيآت النقابية بعد سنوات من النضال المستمر والدؤوم، كما أنه لمايثلج الصدر هو حرص وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي على التواصل مع القواعد التعليمية ومباشرة الإستماع والنزول من البرج العالي الى معانقة الصدر والنفس الطبيعي للمتعلمين والمدرسين، والإضطلاع عن كتب عن النقص الحاصل والتعجيل باتخاذ تدابير ملائمة كل هذه ميزات نتفاءل بها، ولكنها لن تعمينا عن الحقائق الأساسية التي ذكرناها والتي يجب الإخلاص لها والعمل من أجلها حتى يطمأن الجميع، إننا أحسنا تدبير تعليمنا إن احسنا تدبير تعليمنا من أجل الإنسان المغربي مبدع على الدوام في مختلف نواحي المعرفة والعلوم ومن أجل الطموح يتجدد على الدوام بالتقدم والعصرنة ومن أجل ناشئة معتزة بقيمها و قيمتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا نصوت على الإنطلاقة لدعمها لأننا نراهن على معطيات العشرية القادمة، إننا متفائلون ونشجعوا ذوي الإرادات الحسنة ليكون نفسهم في البدايات هو أمل الخاتمة السعيدة لتي ننتظرها جميعا والسلام عليكم.

السيد رئس الجلسة :

شكرا السيد الستشار المحترم،

الآن ننتقل الى الفريق الديمقراطي والكلمة الآن السيد المستشار الميلودي عفوت .

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية التابعة للجنة للتعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، المحاور المهمة التي تضطلع بها يصرني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لإبداء ملاحظات حول هذه الميزانيات، ومدى تلبيتها للحاجة الماسة للشعب المغربي الذواق الى حياة اجتماعية كريمة، قبل مناقشة هذه الميزانية نود بهذه المناسبة التي تتزامن مع حلول شهر رمضان الأبرك أن ننوه بالمبادرة السامية لجلالة الملك الهمام محمد السادس نصره الله، الذي أعطى انطلاقة جديدة للقطاع الإجتماعي، لبعده الشمولي مرسخا بذلك ثقافة جديدة لتضامن والتكافل، إن بذلك الدور الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس وانجازاتها الهامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن أكبر تحدي قام به جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هو تأسيس صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي فتح أوراش ضخمة في البناء وتشييد من أجل إعطاء صورة جديدة للإستثمار، صورة تعتمد على الشفافية والإصرار لتحدي عقبات الإدارة وخلق أجواء أخرى تلائم الوضع الراهن، وتساهم في خلق فرص جديدة لتشغيل، وبالرجوع الى سياسة الحكومة في مجال النهوض بالقطاع الإجتماعي نجد أنها بعيدة كل البعد عن الخطابات الرنانة والتصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان، ذلك أن القانون المالي الحالي جاء كسابقته من القوانين المالية التي حضرتها حكومة التناوب، لأن وزير الإقتصاد المالي راعى في التوازنات المالية على حساب القطاعات الإجتماعية أضيف الى ذلك البيوقراطية الإدارية والفوارق الطبقية التي لم تقم الحكومة باتخادها بأي فعل مضاد، على عكس ذلك تماما دفعت الحكومة عن مصالح اللوبيات التي تهيمن على الإقتصاد الوطني، وتحرك على حساب القطاعات الإجتماعية دون أن ننسى بذلك تعليمات صندوق النقد الدولي، التي كانت المعارضة السابقة تصب جميع غضبها على الحكومة لأنها كانت تمشي وراء هذه السياسية، وهاهي اليوم من موقع الأغلبية تنهج سياسة معاكسة لما كانت تنادي به من منبر المعارضة، إن سياسة التشغيل التي تزعمها الحكومة أنها تدافع عنها، لا ترقى إلا طموحات الشعب المغربي، ولاترقي برغبات جيوش معطلين من حاملي الشهادات، مع العلم أنه كان ينتظر منها الشيء الكثير وإن إحداث 16973 شغل هي دون مستوى التعطلات، خصوصا إذا أخدنا بعين الإعتبار عدد المناصب المحالة عن التقاعد، ولقد كان من أحر بالحكومة أن تتخذ الإجراءات ملموسة بالتشجيع باستثمارات في القطاع الخاص، وخلق حواقر من شأنها تشجيع المقاولات وتدميجها في شريط التنمية لتخفيف من أزمة البطالة و.... إذ أن دعم صناديق الشغل بالطريقة العشوائية في غياب الشفافية والنزاهة الضرورية أي مع الإبتعاد عن سياسة التشغيل من أجل التشغيل، أصبح أمرا ضروريا على اعتبار أن هذا النوع من التوظيف غير مفيد. تماما لذلك تطرح هما إشكالية أخرى وهي تفعيل التكوين المستمر، مادام أن الموضوع مادام أن الموضوع قد أدخلنا الى الشأن الإداري وقضاياه الضخمة، فإننا نؤكد على أن تخصيص 4000 منصب مالي لترسيم أعوان الدولة لا تخفي أمام ضخامته عدد الموظفين المسحوقين الذين يشتغلون أكثر من غيرهم، ومع ذلك لا يتوفرون على وضعية إدارية مستقرة، الشيء الذي ينعكس على أدائهم علما بأن ما يتقاضونه لا يكفي لسد حتى أبسط الحاجيات الضرورية أمام غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، فالوقت الذي تبقى فيه الأجور مجمدة لمدة طويلة، الشيء الذي يفرض على الحكومة أن تفكر بإعادة النظر في المنظوم الإداري، وتحسين أجور الموظفين، مع التقليص من الفوارق والإمتيازات الممنوحة لفئة من المحظوظين كمدير المؤسسات العمومية، في الوقت الذي تعيش فيه غالبية الموظفين في المصالح المركزية والمصالح الخارجية تحت وطئة الديون، بسبب القروض التي تثقل كاهلها مع ارتفاع نسبة الضغط الضريبي على كتلة الأجور، والتي تفوق نسبة الدولة المتقدمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

بخصوص القطاع الخاص فإنه يعرف بدوره مفارقات عجيبة، موظفون يتقاضون أجورا خيالية، وآخرون مستا ؤون لا يتوفرون على أبسط حقوقهم، خاصة وأن المعامل والمصانع تطرد يوميا عدد كبير من العمال، في غياب مدونة الشغل، تحترم فيها حقوق المشغل والشاغل، هذه المدونة التي نأمل أن ترى النور في أقرب الأجال، أما فيما يتعلق بالقطاع الصحي، فإن الفريق الديمقراطي يرى بأنه يعاني من التهميش والإهمال بأنه يفتقر الى البنيات التحتية الضرورية، خصوصا بالعالم القروي، كما أن الموارد البشرية المتوفرة للوزارة نال منها الإحباط مما يجعل المردودية المتخدة منها لا تقرى الى طموحاتنا فالشعب المغربي يهدف الى الدخول للقرن الحادي والعشرين ذلك أن 70٪ من الأطر الصحية تتواجد بالدوائر الترابية الرابطة بين القنيطرة والدار البيضاء في الوقت الذي مجد فيه المناطق الأخرى لا تتوفر على الأطر الطبية الكافية خصوصا العالم القروي وبالتالي لا يمكننا أن نسير في اتجاه مبدأ تطبيق الصحة للجميع، الذي يصطدم مع مجموع هذه المعوقات لكن يبقى أبرزها هو التسيير بالواقع في المستشفيات الإقليمية والجامع على الخصوص جل هذه المستشفيات.... تعرف عدة مشاكل نظرا لإنعدام التجهيزات الطبية الضرورية في غياب تخطيط مضبوط، من شأن النظر في مستقبل النظام الصحي ببلادنا، حسب حاجيات المواطنين التي تعرف مفارقات خطيرة في الخريطة الصحية في المستشفيات المتواجدة ببلادنا والتي يولي لها نسبيا هذا الإهتمام، فإن النسبة المئوية الأسرة التي تشتغل لا تتعدى 60٪ بمعنى أن 40٪ من الأسرة تبقى شاغلة طوال السنة، في الوقت الذي نجد فيه موعد الاستشارات الطبية وفحوصتها تتجاوز السنة في أغلبية هذه المستشفيات لهذا أصبح لازما علينا أن نتساؤل، أين الخلل في هذه المنظومة، هل هو التسيير الإداري أم التوزيع الغير العادل لتجهيزات الطبية، الإجابة عن هذه الأسئلة تدفعنا الى القول بأن السبب الراجع الى ضعف قدرات المسؤولين الذي على قطاع الصحة في بلادنا وعجزهم على الإبداع، ولعل التصريحات الموضوعية لوزير الصحة التي نعتبرها جريئة في الفريق الديمقراطي، تدل على عزم المنظومة الصحية، خصوصا الهيئة الهيئة الطبية التي يشتغل في السوق السوداء أكثر مما يشتغل في مستشفيات الدولة، وبالتالي يجب على الوزارة المعنية أن تضع حدا للتسيب الحاصل بالمستشفيات العمومية، وتراقب مصالحها الخارجية بكل صارم تعاقب المسؤولين على الأخطاء المرتكبة، واخضاعها للمحاسبة عن طريق الأوديت .إننا نعتقد أن المحاسبة مبدأ يستحق التنويه، ونحن مع جميع المبادرات تتخدبها هذا الشأن من أجل ضمان النزاهة والشفافية في تدبير المؤسسات الاستشفائية، أما بخصوص العالم القروي فاعتقد أن سياسة طبيب لكل 500 مواطن مازلنا لم نصل إليها رغم أن بلادنا أخذت العهد بذلك منذ زمن يعيد، رغم وجود الأطر الطبية المتخصصة التي تعاني من البطالة نفس الشيء بالنسبة للبنيات التحتية لقطاع الصحة، ذلك أنها مازالت لم تتجاوز نسبة 6500 مواطن لكل مركز صحي، هذا المركز بدوره يبنى بطريقة تنعدم فيها أبسط الشروط الضرورية ويفتقد التجهيزات الطبية الضرورية لهذا فعلى يدافع للحكومة أن تتحمل مسؤوليتها لنهوض بهذا القطاع باعتبارهاقطب الروح بالقطاعات الإجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبخصوص قطاع التربية الوطنية فإننا ننتظر من الحكومة أن تترجم الى واقع ملموس من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي صادق عليه مجلسنا الموقر، وذلك باتخاذ تدابير غملية ترجمة المبادئ والإختيارات المطابق عليها، إلى أوراش عمل حقيقية، وفي هذا الإطار فإننا في الفريق الديمقراطي نرى بأن التعليم في العالم القروي يعرف خصاصا كبيرا فيما يخص المدارس والمؤسسات التعليمية. وبالتالي فإن الرهان الذي يتخده بلادنا لنهوض بهذا القطاع في إطار محاربة الأمية وادماج ساكنة العالم القروي خاصة الفتيات منهم في هذا التحدي يبقى دون جدوى مادامت أن البنيات التحتية غير متوفرة وذلك مادامت الأسرة التعليمية تعرف مشاكل عديدة من قبيل الأوضاع المزرية لرجل التعليم والمشاكل المتتفاقة ، أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فنعتقد من الفريق الديمقراطي بأن الجامعة المغربية

مازالت للأسف الشديد لم تلعب دورها في التنمية والمطلوب في الضرفية الراهنة وهو إدماج الجامعة في محيطها الإجتماعي والإقتصادي، وجعلها عنصرا أساسيا للمساهمة في تطوير المجتمع.

للأسف نجد أن الجامعة على مدى سنين قد ساهمت بشكل كبير في إخراج أفواج من المعطلين عاجزين على الإدماج في الحياة العملية، لأن التأهيل الحقيقي يفترض التوازن بين ماهو نظري وماهو تطبيقي وبالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في سياسة التعليم العالي وتطبيق ما جاء به الإصلاح في حدود احترام حرمة الجامعة وجعلها نواة للحوار الجاد والمسؤول للأجيال الصاعدة التي تخطط للمستقبل.... بعيد في ذلك عن المزايدات والحساسية السياسية، مادام أن الهدف الوحيد لطالب التحصيد المغربي الجيد، أما بخصوص الأحياء الجامعية، اعتقد أن سياسة الحكومة يجب أن تذهب في بناء المزيد منها وتحسين خدماتها وجعلها رهن إشارة الطلبة الضعفاء من أبناء الطبقة الشعبية، أما البحث العلمي فتعتقد أن ميزانيته دالة على مدى اعتناء الحكومة به للأسف نجد الوزارة لا تملك من البحث العلمي إلا الإسم، وإلا لما هجرت أطرنا بلادهم وأصبحوا يشتغلوا خارج الوطن، وذلك في إطار ما يعرف بهجرة الأدمغة.

أما قطاع الشبيبة والرياضة فأعتقد أن المحور المرتبط بقطاع الشباب بأي تحت وطأة المشاكل الضخمة أهمها افتقار الوزارة لساسته الشبابية منسجمة تفرضها على الجمعيات التي تشتغل بدور الشباب، وعلى العكس من ذلك نجد أن دور الشباب اما خاضعة لبعض الجمعيات المحدودة، أو تقوم ببرامج عقيمة أكل عليها الدهر وشرب، وبالتالي أصبح على الوزارة أن تفكر بخلق شراكة جديدة مع الجمعيات الشبابية التي تشتغل بالحقل الجمعوي، وفيما يخص المخيمات الصيفية فنعتقد في الفريق الديمقراطي بأن الوزارة تتوفر على فضاءات تخييمية مهمة جدا وجدابة تعبر على جمالية المغرب وورونقة، لكن تفتقر تلك المراكز الى البنايات التحتية من ماء وكهرباء وواد حار وخيام وشالهات كافية لإستعاب الأعداد المهمة من الأطفال، وذلك انعدام الإعتمادات المالية الكافية، وبالتالي أصبح من الضرورة إعادة النظر في السياسة المتعبئة، أما قطاع الرياضة فنعتقد أن جميعا وقفنا على التراجعات الخطيرة في بعض.... المونديال الآخري وكأس إفريقيا وسيدني وغيرها من الملتقيات الدولية، تجعلنا نسأل الحكومة عن سبب هاذ المهزلة وبالتالي أصبحت مسؤولة عن هذه الأوضاع الكارثية، ومادامت لم تحد بعض الأسباب الحقيقية لذلك، والمتسببين فيها من المسيرين الرياضيين في بلادنا، وبالتالي نعتقد في الفريق الديمقراطي أن الأمر يتطلب المزيد من الجد والمسؤولية في إصلاح هذا القطاع، لهذا فإننا ندعو إلى تنظيم مناظرة وطنية حول هذا القطاع، لمناقشة وضعية الرياضة الوطنية وتقديم اقتراحات لتجاوز الوضع الراهن.

السيد رئيس،الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

نتكلم بعض الملاحظات والإقترحات التي أتينا بها، على سبيل المثال أن الحرص في مناقشة بعض القطاعات الحيوية للجنة التعليم، علما أننا أبدينا أراءنا حول المحاور المطروحة للنقاش على مستوى اللجنة، ونظرا لما سجلناه من التقصير في أداء الحكومة في هذا المجال. فسوف نعبر بالتصويت السلبي على الميزانيات القطاعية لهذه اللجنة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا السيد المستشار،

الآن الكلمة لسي أحمد المالكي عن الإتحاد الدستوري، شكرا

السيد المستشار أحمد المالكي

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية القطاعية التي تضمنها لجنة التعليم، لقد أشاد الجميع بالروح الوطنية التي تخلق بها جميع الفعاليات السياسية والإجتماعية والمهنية، سواء خلال اعداد مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو خلال مناقشته للبرلمان. وقد تقدمت مختلف الفرق النيابية بمقترحات وإجراءات عملية، وتمت المصادقة عليه في دورة استثنائية مارطونية على أساس منح الحكومة مجالا من الوقت لاصدار مراسم تطبيقية قصد احترام أجال التفعيل في بداية السنة الدراسية الحالية 2002-2001 وجاء الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد فيه أن عشرية 2010-2000 هي عشرية التربية والتكوين، وانتظرنا أن يأتي القانون المالي الحالي بإجراء عملية تصب في هذا الإتجاه، لأنه لامجال لتضييع الوقت مادام الميثاق حدد جدول زمني لدخول حزب تنفيذ العديد من الإجراءات والوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة في التوارخ المحددة، لكن للأسف الشديد لم يتم احترام هذه الآجال من خلال السياسة التي تنهجونها في هذا المجال.

ولا نخفيكم سرا أننا نخشى أن نبقى سجناء الخطاب دون النظر الى الواقع، لقد تحدثنا كثيرا على إصلاح النظام التعليمي والجمع على وعي، تند عن ماضاع من المغرب من فرص عديدة، كان بالإمكان لو ثم استغلالها أن تعود بنتائج إيجابية على المستورين الإقتصادي والإجتماعي، ولكن الحسابات ضيقة والتي قامت على المصلحة الوطنية حالت دون ذلك وهو ما نخشاه اليوم مرة أخرى أمام تشبتكم بمفهوم الوطنية الضيقة والقراءة الأحدية والتفكير بعقلية الماضي، نظرا لعدم ادراكهم لما طرأ من تغيير على نمط تدبير الشأن العام في مختلف الدول خاصة منها المجتمعات المتقدمة، لقد جاءت الفرصة لفعل المبادرة السامية للمغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه، والتي أثمرت الميثاق الوطني للتربية والتكوين فعلينا إذن أن لا نضيع هذه الفرصة مرة أخرى، لهذا فإن اصلاح التعليم يفرض اصلاحات على مستوى المناهج والبرامج والطرق التربوية والوسائل التعليمية والبينات التحتية للمؤسسات وتوزيع ظاهرة التمويل وخلق محفزات مادية ومعنوية للمدرسين لضمان المردودية والانتاجية وفي هذا الإطارعلينا أولا الإهتمام ابلعنصر البشري، لأننا لا نعتقد أن هناك مجال للحديث عن إنجاح الإصلاح دون التكوين البيداغوجي والتكوين المستمر اللذان يشكلان حلقتان ضروريات في توفير الكفآت الضرورية واللازمة، كما أن الجانب المالي يشكل محفزا أساسيا في إنجاح العمليات السالفة ذكرها ولا يسعنا إلا أن نتمنى المبادرة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حين أمر بخلق مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعيةلأسرة التعليم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إننا نلاحظ أن الميثاق لم يولي اهتماما كبيرا لتركيبة الإدارية والمؤسساتية والهيكلية التي ستقوم بتفعيل وانجازفحواه ومضامنه، ونحن نعتقد أن الوزارة بمختلف مديريتها المركزية أن تنفض عن نفسها الغبار خاصة وأن هناك لوبيات داخل الوزارة ترفض وستقاوم كل محاولة لإعادها للهيكلة والتأقلم بالسرعة المطلوبة لإنجاز ماتم تسطيره وهنا لابد أن نشد ونؤكد على دور اللجنة الملكية التي أعادت الميثاق بأن عملها لم ينتهي بعد، وهنا نستحضر التوجيهات الملكية السامية حيث أوكلها حفضه الله أمر التتبع، ولهذا ننادي بضرورة أن يكون هذا التتبع تتبعا إيجابيا وفاعل، وأن تدخل اللجنة الملكية في سيرورة عمل جديد قصد العمل مع الوزارة لإخراج كل مضامن الميثاق الى حيز الوجود، خاصة إذا علمنا أن العلاقة جد وثيقة بين مستوى التمدرس ونمو الإقتصاد حيث ترى المنظمات الدولية أنه كلما ارتفع معدل التمدرس في البلدان النامية كانت الحظوظ وافرة لتحقيق معدلات نمو مهمة، تضمن تنمية اقتصادية واجتماعية مستمديمة فبما أن اقتصادنا وخاصة بعد النمو، مرتبط في الأمدين القصير والمتوسط بالإنتاج الفلاحي، وبما أن هذا القطاع مازال يشغل نصف ساكنة المغرب يتضح لنا الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع ليتم الإهتمام بالجانب التعليمي لليد العاملة به، وهو ما يدفعنا لضرورة التركيز على التعليم والتكوين المهني بالعالم القروي، والذي لا يلقى للأسف الشديد الإهتمام

الضروري والكافي، فحين نتحدى الإصلاح القطاعي الفلاحي لإصلاح الأراضي الخصبة والميتة، وتطوير السقي الكبير والمتوسط، وإنجاح العمل التعاوني، نتجاهل أن ذلك يرتبط أشد الإرتباط بالأفاق المعرفية للفلاح، ووعيه بمحيطه وقدرته على استعاب ماهو مطالب بالإنخراط والعمل به، من هنا نتجلى أهمية المسألة التعليمية، التي يجب عدم حصرها في بداية هذه الألفية في خلق ظروف جديدة، ومسيرة الدفع بالمسيرة التنموية ببلادنا، وبالقائنا نظرة الى واقع حالة التعليم اليوم نجد أن المشاكل مازالت هي نفس المشاكل، فبنسبة التمدرس لم تتغير ومازال عدد كبير من الأطفال في سن التمدرس محرومون من هذا الحق الذي يخول لهم الدستور خاصة بالعالم القروي، كما أن الإكتضاض داخل بعض الأقسام أو قلة الحجرات والمدارس وانعدامها في بعض المناطق تجبر المدرسين والتلاميذ على أداء واجبهم في ظروف قاسية وغير ملائمة خاصة في فصل الشتاء، كما أن البعض، بعض المدارس تفتقد للمدرسين بعد انطلاق الموسم الدراسي بأكثر من شهرين، فماذا أعدت الحكومة للحد من هذه السلبيات التي تؤثر علي مردودية التحصيل والتعليم، نفس الجمود مازال السيد كذلك الجامعة المغربية التي تعاني من اختلالا ت هيكلية وبيداغوجية عميقة، فلماذا لم تأتي الحكومة بمشروع قانون المالية بأي اجراء في هذا الإتجاه، واكتفى بتحفيزات الجبائية التي تهم بنا الأحياء والحواضر الجامعية، كما أننا نؤكد مرة أخرى على اعتماد اللامركزية والجهوية في السياسة الجامعية وتفادي تركز مختلف الكليات والمعاهد والمدارس العليا في عدد محدود من المدن، فلا يجب أن يخفى عليكم السيد الوزير المحترم، ما لخلق نواة جامعية خاصة في المدن المتوسطة من دور اقتصادي واجتماعي وتنموي لكل ما سبق نرى، أن ميزانية التربية الوطنية والتعليم العالي لم تستجب لطموحات وتطلعات الفئات العريضة من المجتمع المغربي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

في ميدان الاتصال ونحن نعيش حاليا أجواء استثنائية، بعد القرار ألا مسؤول للوزير الأول بمنع ثلاثة صحف واستبعاد الحل الثاني الذي يمارس في مختلف الديمقراطية وهو اللجوء الى القضاء، وهذه الحادثة تعكس بحق الوضع المتردي لقطاع الإتصال ببلدنا الذي يعيش حالة من التدهور وهي ممارسة الشروط وممارسة الرسالة الإعلامية، ومما يعقد الوضع هو عدم توفر الحكومة على استراتيجية في هذا المدمار، نسمح بابراز التطورات الإجابية التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، فالثورة التكنولوجية في عالم الإتصال حولت العالم بدون رجعة الى قرية صغيرة، لامكان فيه لمن لا إعلام له، ولم يعد هناك حظ للحمائية والمراقبة ومواجهة العزو التقافي الغربي، علينا لزاما ابراز مؤهلاتنا التقافية والتاريخية والعمرانية حفاظا على هويتنا الوطنية، وهذا لا يتأتى إلا بتنظيم وإعادة هيكلة مختلف القطاعات العاملة في هذا المجال، بمنح الفرصة الكاملة لجميع الفعاليات وفي المجال السمعي البصري مازال الجميع ينتظر نفض الغبار عن هذا القطاع بالتحرير التام لقطاع الإذاعة والتلفزة، ومنحها إطارا قانونيا يمكن للقطاع الخاص من فرص العمل والانتاج في ظل التنافسية شريفة وشفافة، سيكون الإقتصاد الوطني هو الربح الأكبر فيها، كما يجب خلق المجلس الأعلى السمعي البصري لتوكل له مهمة، السهر على حسن التسيير والتدبير والمراقبة، وفي نفس الإطار مازلنا ننتظر قانون الصحافة الذي عرف مخاوف عصيرة ولا تخوف أن لا تتم الاستجابة لمطالب مختلف الفعاليا وفي مقدمتهم المهنيين الذين بدأت أصواتهم تتعالى، لأن المشروع المعد من طرف هذه الحكومة لم يرفع مختلف العراقيل التي تواجهها أمام حرية الصحافة. خاصة الفصل 77 الشيء الذكر، ولقد ثم التعامل مع المشروع بعقلية تجاوزها الزمن، وأصبحت دون جدوى لدى نناشد الحكومة أن تقدم مشروعا يعكس طموح المغرب في ولوج الألفية الثالثة، ومنح السلطة الرابعة كامل الإختصاصاتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أما قطاع آخر له دور متميز لأنهم يهم ناشئتنا رجال الغد والمستقبل، وهو قطاع الشبيبة والرياضة، لا أبالغ إذا قلت أننا نعيش أزمة حقيقية لم نرى مثلها منذ عقود، فالنتائج الهزيلة لا تعكس إلا مكانات والطاقات التي تزخر بها بلادنا، ولا تشرق تاريخها الرياضي ولكن إذن عرف السبب بطل العجب، فالفوضى وانعدام المسؤولية وغياب الشفافية والإنتهازية تدخل اجسام مختلف الهياكل المنظمة وعلى رأسها مختلف الجامعات، وهنا بكل وضوح تقع المسؤولية على الوزارة التي يجب عليها التصدي لحزم كل من سولت له نفسه تغليب المصلحة الشخصية والذاتية عن المصلحة العامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

علينا وضع خطة واستراتيجية وطنية للرياضة ومن أجل ذلك نطالبكم السيد الوزير المحترم كما سبق لنا ذلك بالعمل على تنظيم مناظرة وطنية حول الرياضة، فكيف يعقل أن المغرب لم يعرف منذ استقلاله سواء تنظيم مناظرة وطنية واحدة وكان ذلك سنة 1965، تلك المناظرة تسمح بوضع سياسة وطنية رياضية وستمنح لمخالف الجامعات الإستراتيجية التي يجب اعتمادها، والأهداف المتوخاة تحقيقها، وفي هذا السياق يجب الأخذ بعين الإعتبار الدور المتزايد للامركزية والجهوية بمنع عصب الدوران الأكبر، ومدها بالإمكانيات المادية والبشرية لإرضاء قواعد سليمة وصحيحة، والتي من خلالها يمكن تكوين منتخبات قوية تشرفا قاريا وعربيا ودوليا، وهذا لم يتأتى إلا من خلال تقوية البنيات التحتية من تجهيزات وملاعب رياضية، والقيام بدورات تدريبيةوتكوينية لمختلف الأطر، والتفكير في إعادة الإعتبار للألعاب المدرسية والجامعات، لأنها تشكل خزانا مهما لتزويد مختلف المنتخبات الوطنية بالطاقة الشابة والواعدة التي تزخر بها المدارس والجامعات المغربية.

أما في قطاع الشباب فإننا نركز على دور الشباب باعتباره قطاعا تنشيطي وتثقيفي وترفيهي وتربوي، ونشكل إحدى الذورع التي يمكن الإعتماد عليها لحماية الشباب من مختلف الافاق الإجتماعية، وفي هذا الإطار وجب التنسيق مع الجماعات المحلية والصمالح الخارجية المهتمة بالتعمير العمل سويا على توفير في مختلف الأحياء والمجموعات السكنية دور للشباب، تمكن من إبراز مواهبهم وانجاح عملهم إدماجهم في المجتمع، نفس المشاكل التي تعاني منها دور الشباب تعيشها المخيمات ببلادنا التي لعبت لسنين عديدة، دورا تربويا واجتماعيا، وفتحت آفاقا لتشئتنا مكنتها من التعرف عن قرب على مجالات ثقافية وثراتية تاريخية التي تزخربها مختلف جهات المملكة لكن وللأسف الشديد تراجع هذا الدور بشكل واضح، ونلاحظ نقصا وخصاصا مهولا في مستوى التأطير والتجهيزات الأساسية، ونغتنم هذه للفرصة لدعوة الى إعادة النظر في السياسة المتتبعة في هذا المجال بتكوين دورات تكوينية مستمرة، لصقل مواهب الأطر والرفع من عددها كما يجب أن لا نغفل ضرورة تحديد معايير موضوعية في توزيع المنح لأن الكثير من الجهات والأقاليم خاصة بالعالم القروي لا تستفيد بثاثا ويتم حرمانها، فلماذا لا يتم تكثيف الجهود والتنسيق مع الجماعات المحلية، حتى يتم تعميم ونشر ثقافة التخييم بمختلف ربع المملكة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أما وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فما فتئنا نطالب بعصرنة آليات أدائها وتطويره لأن اختصاصاتها متعددة ومرتبطة أشد الإرتباط بالواقع اليومي للانسان المغربي، وهنا نحيي المبادرة الملكية السامية لإعادة الإعتبار للمساجد، لتلعلب دورها الحضاري والعمراني، حيث كان المسجد في المدينة الإسلامية عبر التاريخ فلبها النابظ فيها تتم الصلوات وفيها تعقد الندوات والمناظرات، وفيه يتم تداول لشؤون الجماعة والأمة، وفتح المساجد للمساهمة في وظيفة سامية، وهي محاربة الأمية وخاصة وسط جموع النساء يؤكد الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المجالات الدينية للمساهمة في التنمية المجتمعية.

ونعتنم هذه الفرصة لنعيد مطالبنا بضرورة الإهتمام بهذه المساجد وتجهيزها خاصة العتيقة منها، والإعتناء بالقيمين عليها بإصلاح أوضاعهم المعيشية والمالية، والاستفادة من الخدمات الإجتماعية، كما نتمنى ونحن في هذا الشهر المبارك أن تعمل وزارة جاهدة على توفير كل الظروف للحجاج والمعتمرين طيلة أشهر السنة، وتفادي كل المشاكل التي عرفتها السنوات الماضية، كما لا يفوتنا أن نشدد على الدور المتميز الذي على الوزارة لعبه في صون والحفاظ على الهوية الثقافية والدينية،لجاليتنا بالخارج وستحسين المغربات والتيارات الفكرية الغربية الهدامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أصبح قطاع الصحة مؤشرا اجتماعيا على مدى تطور ونمو الإقتصاد، ودلالة على مستوى التقدم والرقي الذي وصل له شعبا ما، كما أن تطور الخدمات الصحية العمومية، يساهم مساهمة فعالة في التنمية الإجتماعية التي أصبحت لصيقة الإقتصاديات والمعاصرات للتنمية الإقتصادية، ذلك أن اعتماد استراتيجية للنمو الإقتصادي يقتضي تحقيق تنمية اجتماعية مدمجة تحتل فيها الصحة المكانة المرموقة والضرورية لتحسين انتاجية للمواطنين ورفاهيتهم، ومن هذا المنطلق فإن ضعف الإستثمار في المجالات الصحية يؤدي الى ظروف عائلية عسيرة وظروف عملسة، تترتب عنها عوامل سلبية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، ولا يغيب عليكم السيد الوزير المحترم أن قطاع الصحة ببلادنا يعاني العديد من الإختلالات والنواقص التي تفرض وضع برامج استراتيجي.... لا بنكثيف الأنشطة المرتبة للقطاع الصحي، والوقاية من الأمراض، وتوفير العلاج الصحي مع خلق توازن في الموارد لاستدراك العجز الحاصل بالوسط القروي وتحسين الخدمات الطبية إذ يتمثل العجز في التوزيع الغير متوازن للمؤسسات الصحية التي يترتب عنها عدم الإنصاف ولوج العلاجات والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.

السيد الوزير المحترم،

إن توزيع الطب العمومي عاى التراب الوطني ليس متجانسا إذا يتراوح 98.9٪ و36.9٪ مائة الف نسمة، والمناطق التي تشكو من الخصاص هي مناطق الشمال، وبعض المناطق بالجنوب والوسط، كما أن الطب الخاص يتميز بتوزيع جد متباين يتراوح بين 2.3٪و60.6٪ وتضعف هذه النسبة كلما يتعلق الأمر بالعالم القروي وتوجد بعض الأقاليم في حالة تهميش قصوى تصل الى طبيب واحد لكل 800 ألف أو 900 ألف فرد خصوصا أقاليم تاونات، وشفشاون، وأزيلال، وقلعة السراغنة، وتارودانت وورزازات وسيدي قاسم والراشيدية وخنيفرة وبولمان والحسيمة والناظور، فهل تتوفرون السيد الوزير المحترم، على استراتيجية، عمل لتجاوز هاذ الإختلالات، ورغم المجهودات التي بدلت في الصحة لازال هذا القطاع يتخبط في عدة مشاكل، ففيما يتعلق بصحة الأم والطفل لازال معدل الوفيات جد مرتفعة على المستوى الوطني 77٪ والمعلوم أن معدل وفيات الأطفال يرتبط مباشرة بظروف الولادة التي تتم في غالب الأحيان بدون مساعدة طبية، وخصوصا في العالم القروي الذي لازال يعاني مشاكل كبيرة يسبب نقص المستشفيات والمصحات والمستوصفات، والتأطير بالأطباء المتخصصين، وتدخل عوامل أخرى كضعف الشبكة الطرقية وغياب التجهيزات الأساسية كالكهرباء والماء الصالح للشرب، كما أن الأنظمة الغذائية الغير ملائمة تساهم بدورها في الرفع من عدد الأمراض غير معدية، كما أن انتشار بعض الظواهر السلبية قد أدى الى ارتفاع نسبة مجموعة من الأمراض السرطانية والأمراض التنفسية، ونظرا لحجم هذه الإختلالات وما تحتاجه من مجهودات مضاعفة للقطاع.... أو على الأقل الحد من أثارها ومضاعفتها، فإننا نؤكد أن مستوى التمويل العمومي من خلال ميزانية هذا القطاع التي لا تتعدى 1.1٪ من الناتج الداخلي الخام، يعتبر جد ضعيف خصوصا إذا ما أضفنا ضعف التغطية الصحية التي لا تشمل إلا 1.5٪ من مجموع السكان ولا تغطي إلى 1.9٪ من مجموع النفقات الصحية، ولهذا نقول للسيد الوزير المحترم أن قطاع الصحة بالمغرب لا يمكن بالنسبة لتطويره على التمويل العمومي، فهل لديكم تصور كامل السيد الوزير المحترم، لحل إشكالية التمويل عن طريق تشجيع القطاع الخاص، وأخيرا لا أحد ينكر أن

قطاع الصحة صورة سلبية لدى عموم المواطنين، وذلك ما يعكس حقيقا ما يعرفه القطاع من خلل بين انتظار المواطنين واستجابة المؤسسات الصحية ذلك المؤسسات العمومية التي لا تتوفر على أدنى الشروط والتجهيزات، بل يعيش معظمها في مشاكل مالية وتدبيرية خطيرة، وعليه فإننا ندبر الحكومة بالعمل على ضرورة تجاوز الإختلالات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصحية وتجاوز الوضعية المزرية لبعض المؤسسات، خصوصا تلك التي بنيت وأنشأت، إلا أن الوزارة لم تتمكن من توفير الأطر والموارد البشرية الضرورية والتجهيزات الطبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

واعتبارا لمحدودية الإجراءات والمشاريع التي جاءت في الميزانية القطاعية التي نحن بصدد مناقشتها وإغفالها للعديد من الأوليات التي نراها ضرورية في الإتحاد الدستوري نرى أنه من واجبنا التصويت ضد هذه الميزانية وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

أذكر السادة المستشارين أننا سنرفع هذه الجلسة على الساعة 4.30 على أساس استئناف الفرق التي لم تدخل بعد ابتداءا من الجلسة المسائية، هنا ثلاث فرق هناك الحركة الديمقراطية الإجتماعية، وجبهة القوى الديمقراطية، الإتحاد الإشتراكي، والفريق الكونفدرالية ..... إذن الكلمة الآن، لأن الحركة الديمقراطية الإجتماعية طلبت تأخير المداخلة "ديالها" حتى الجلسة المسائية، أعطي الكلمة الآن لجبهة القوى الديمقراطية والكلمة الآن للسيد المستشار سيد عبد الغني مكاوي، فليتفضل مشكورا.السيد المستشار عبد الغني مكاوي .

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لمناقشة بعض القضايا التي تطرحها الميزانية القطاعية المتبرمجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، وهي قضايا كثيرة ومتعددة نظرا لتعدد اهتمامات هذه اللجنة من جهة، ولكون القطاعات الإجتماعية تعاني من عجز يكاد يكون شاملا، نظرا لإعتباراتها عدة سنوات كمجرد قطاعات مستهلكة لميزانية الدولة، ولغياب أو على الأقل ضعفق الإهتمام بالمسألة الإجتماعية، ونحن نعتقد في فريق جبهة القوى الديمقراطية أن أهم ما ينبغي أن يميز حكومة التناوب عن سابقتها بالذات، اهتمامها بهذه المسألة القراريةوتنفيذ سياسية اجتماعية ذات نتائجة واضحة وملموسة، هذه الملاحظة تفرضها طبيعة هذه الحكومة من حيث خطاب مكوناتها ومن حيث مهامها التي لا نحصرها في المجال السياسي كما تفرض أيضا ضرورة الإنسجام مع التوجهات الإجتماعية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي عبر عنها منذ اليوم الأول لإعتلاء العرش وحتى قبل ذلك ومازال يعبر عنها ويمارسها، وعلينا أن نتسائل، هل تطبق الحكومة سياسة إجتماعية متميزة، وماهي مبادراتها الكبرى التي تسجل لها وتقدمها في حصيلتها النهائية، لقد قامت الحكومة بالتأكيد بمبادرات الإعطاء مسحة اجتماعية لسياستها النهائية، وهو ما سجلناه في حين خلال مناقشتنا لمشاريع القوانين المالية سابقا غير أن النتائج الملموسة مازالت بعيدة عن انتظارات الشعب من هذه الحكومة، وعن طموحاتها نفسها، وما نلاحظه أن الحكومة عمليا تعتبر القطاعات الإجتماعية مكلفة لخزينة الدولة، وتعتبر أن تخصيص 47٪ من الميزانية لهذه القطاعات هو تعبير عن اهتمامها بالمسألة الإجتماعية، نحن لانشاطر الحكومة هذا التصور، ذلك أن هذه المخصصات ضرورية فلا يمكن تصور بلد بدون مدارس ولامستشفيات ولا دور شباب ولا ثقافة، ومن واجب أي حكومة كيف ماكان لونها أو ألوانها السياسية أن تقوم بهذه المهام التي لا نعتبرها عملا إجتماعيا، بل استثمارا ضروريا لتكوين العنصر البشري، وهو أهم رأس مال من حيث تعليمه وحماية صحته

وتوفير لوازم الحياة الضرورية، ليكون قادرا على الإنتاج وعلى توظيف طاقاته وإمكانياته، لتنمية البلاد اقتصاديا وأجتماعيا، إن التنمية لا معنى لها إذا لم يكن الإنسان المغربي محوره الأساسي لأن الإنسان هو خالق الثروات والقادر على تدبيرها لإسعاد نفسه وغيره، ولا يمكن أن يقوم بذلك بشكل أفضل، إذا كان أميا وجاهلا وغير سليما جسيما ونفسيا وغير مشبعا روحيا، وما يمكن أن أعتبره سياسة إجتماعية متميزة هو محو الأمية ومحاربة الفقر والتغطية الصحية والإجتماعية لكل المغاربة، والواقع أن مسألة تعميم التعليم وهو المدخل الضروري والعملي للقضاء على الأمية مستقبلا لم تتوفر له بعد الإمكانيات الضرورية، رغم أن ميثاق التربية والتكوين دخل حيز التنفيذ فنلاحظ أن الحكومة تلجأ الى المعلمين العرضيين لسد بعض الخصاص خاصة في العالم القروي، إننا نعتبر ذلك حلا ترقيعيا لأن العرضيين لا يتوفرون على التكوين التربوي الضروري ولا على الشروط المادية والمعنوية للقيام بالمهام المسندة إليهم أحسن القيام، مما يخلق عدم تكافئ الفرص بين كل أبناء الشعب في التعليم الجيد.... ونسجل بهذه المناسبة اعتزازنا بمبادرة جلالة الملك بتأسيس مؤسسة تحمل اسمه الكريم للعناية بالشؤون الإجتماعية لأسرة التعليم، وعلى الحكومة أن تبدل مجهودا جديا لرد الإعتبار لأسرة التعليم، ونحن نعتقد أن رد الإعتبار في مجتمعنا حاليا يعني بالدرجة الأولى تحسين الوضعية المادية علما أن الأجور ظلت مجمدة منذ سنوات، والترقية الداخلية لأتهم سوى جزء من هذه الفئة، بينما تعيش الغالبية في ظروف مأساوية خاصة في العالم القروي والمناطق النائية، ونسجل بكل أهتمام انشغال الحكومة بهذا الموضوع وعزمها على اخراج قانون التغطية الصحية الإجبارية وقانون المساعدة الصحية الى حيز الوجود ومثل هذا الإنجاز في حالة تحققه هو الذي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على حياة أغلب المغاربة الذين يواجهون المرض بأشكال بدائية نظرا من جهة لارتفاع تكاليف التشخيص والعلاج ومن جهة أخرى لسوء الخدمات الصحية المقدمة في المؤسسات الصحية العمومية وفي هذا الإطار فإن التحرك الملحوظ لوزارة الصحة في المدة الأخيرة يحظى باهتمامنا ودعمنا ونسجل مثل باقي مكونات لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية لمجلسنا، خطاب الحقيقة الذي أدلى به السيد الوزير أمام هذه اللجنة، ونعتبر أن إصلاح هذا القطاع يتطلب أولا مثل هذا الخطاب لتشخيص وضعيته لكن أيضا القيام بمبادرة ملموسة وهو ما يتطلب جرأة سياسية وقرارات مواجهات اللوبيات ليس فقط من طرف الوزراء الوصية بل من طرف مجموع الحكومة وكل مكوناتها المجتمع المدني، وما نريد التأكيد عليه هو أنه لا ينبغي التعامل مع تعليم المغاربة وصحتهم بمنطق الأرقام وبمنطق المناصب المالية لأن توظيف ما يكفي من المعلمين ليس عملا إجتماعيا يمكن تأجيله، بل ضرورة ملحة لتنفيذ ميثاق التربية والتكوين وتأهيل المغاربة وبالتالي المغرب لمواكبة العصر ومواجهة التحديات، كما أن توظيف ما يكفي من الأطر الطبية وشبه طبية أصبح ضروريا لتشغيل المؤسسات الصحية صرفت عليها الملايير وظلت معطلة بسبب نقس الأطر ولتحقيق الحد الأدنى من الخدمات الصحية لكل أبناء الشعب خاصة في العالم القروي والذي لسنا بحاجة الى تأكيد معاناته بهذا الخصوص. حضرات السادة.

إذا كان التعليم والصحة شرطين ضروريان للحياة العملية فإن حاجة الإنسان لثقافة والترفيه لها أهميتها في أكتمال شخصيته وجعلها أكثر قدرة على الإنتاج والإسهام في التنمية، وقد سجلنا في السنتين الماضيتين الإهتمام الذي أصبحت الحكومة توليه للشأن الثقافي، كما نوهنا بالبرامج الطموحة التي جاءت بها وزارة الثقافة في عهد التناوب غير أننا نلاحظ. أن حماس البداية لم يستمر بنفس الوثيرة فما تقترحه اليمزانية الحالية للطقاع هو اجمالا لا مجرد استمرار للبرامج السابقة، فالحصيلة إيجابية لحد الآن غير أن الميزانية الجديدة لا تضيف جديدا يشير الى اتساع الإهتمام بالشأن الثقافي وتعميم الثقافة لتكون في متناول الجميع، وما يمكن أن نسجله من باب الإيجابيات هو ربط الثقافة بالإتصال وهو أمر مافتئنا نؤكد عليه نظرا للإرتباط الوثيق بين القطاعين، وفي مجال الإتصال فإننا نتفهم الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الوزارة لإصلاحه بشكل شامل وجعله مواكبا لتطور الديمقراطي والإجتماعي لبلادنا، غير أن تفهمنا لا يعني مواقفنا على تأجيل هذا الملف الى أجل غير مسمى، ومن المؤسف لنا أن نقول أن مشروع ميزانية قطاع الإتصال لا يشير الى المرور الى المرحلة

الحاسمة في عملية إصلاح الإعلام فمازلنا في إنتظار المجلس الأعلى السمعي البصري الذي أوصت به المناظرة الوطنية الإعلام والذي بإمكانه تأطير وتقييم هذا المجال. فعكس التلفزة للحياة السياسية الوطنية لا يخضع لأي معيار حيث تتدخل الإعتبارات الخاصة أحيانا وتعوض الإعتبارات المهنية وضرورة الإلتزام بالتوزيع الديمقراطي لحصص المرور بالتلفزة بين كل الفعاليات السياسية، كما أننا نعتقد أنه آن الأوان للتفكير جديا في إنشاء تلفزة جهوية لدعم التوجه الجهوي الذي اختارته بلادنا لتعبير عن الحياة الجهوية بمختلف جوانبها الإقتصادية والسياسية والثقافية.

أيها السادة،

إخواني المستشارين.

لا يسمح لنا الحيز الزمني الضيق بالتطرق لكل القطاعات المندرجة ضمن اهتمام لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية والثقافية وقد حاولنا إثارة بعض القضايا نتمنى أن تستأنس بها الوزارات المعنية بتطوير عملها، وتساهم بشكل فعال في إنجاح حكومة التناوب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

وبهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة على موعد أننا ستنطلق كما هو مقرر الجلسة المسائية على الساعة 8 مساءا شكرا لكم .

ورفعت الجلسة

رئيس مجلس المستشارين
مصطفى عكاشة